



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

القوائم المالية البنكية في ظل النظام

المحاسبي المالي

دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC سنة 2013
(وكالة حاسي مسعود)

تحت إشراف الدكتور:

الأزهر عزه

إعداد الطالب:

عبد الرزاق حوري

لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

أستاذ مساعد (أ)، بجامعة الوادي

أستاذ محاضر (أ)، بجامعة الوادي

أستاذ مساعد (أ)، بجامعة الوادي

أ. إبراهيم وصيف غدیر إبراهيم

أ.د. الأزهر عزه

أ. فيصل مايدة

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعترافاً بفضلها، تصميماً ورغبة في جعل اسمها مرفرفاً فوق هامات الجبال الرواسي وجعله يدور في
مدارات فضاء حبنا كما الكواكب والنجوم إلى وطني الغالي الجزائر
إلى صاحبة القلب الكبير النابض بالحياة والمفعم بالحب والحنان رمز العطاء والطهر النابض في قلبها،
عهدي لكي أن لا أنسى شموعاً أضاءت درب حياتي والدتي الحبيبة
إلى الإنسان الذي لم أجد عبارات تجزيه حقه بالتقدير والاحترام، الإنسان الذي علمني
كيف يكون الصبر طريقاً للنجاح فكان على الدوام سنداً وقدوة ومعلماً والدي الحبيب
إلى الذكريات وأحلام الطفولة الجميلة وشفافيتها جمعتنا مسراتها وعشنا أيامها قلباً نابضاً لنمضي في
دروب الحياة أهدبهم محبتي وإخلاصي أشقائي وشقيقاتي
إلى جميع أقاربي كل باسمه
إلى كل أساتذتي الذين رافقوني من الطور الابتدائي إلى الجامعة
إلى جميع زملاء الدراسة وفقهم الله
إلى من جمعني بهم القدر وكانوا رفقاء دربي حفظهم الله وأطال عمرهم
أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من ساهم وساعدني وكل من أعرفه
سائلاً المولى عز وجل أن يوفقني لما يحب ويرضى

لكم جميعاً أهدي ثمرة تعبي وجهدي هذا...

ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك عليّ بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به عليّ من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تحطّي الصعاب وتذليل العقبات.

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فالحمد لله أوله وآخره... ولا يسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى الأستاذ المشرف الدكتور عزه الأزهر، على موافقته الإشراف ومتابعة المذكرة و الذي لم يخل عليّ بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة، وكذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل... كما أتقدم بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة وذلك لتفضلهم بمناقشة هذا العمل من أجل تقييمه وتصويبه...

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى كل أساتذتي في كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد "حمه الأخضر"، دون أن أنسى جميع الأساتذة في كل مراحل الدراسة...

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كافة الأصدقاء والزملاء... وأيضا كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية...

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلًا...

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض القوائم المالية للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي ، ونظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها البنوك استوجب تطبيق نظام محاسبي مالي الذي أعطى إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة البنكية بتسجيل وإعطاء البيانات المالية عند إعداد القوائم المالية، فالنظام المحاسبي المالي يحاول معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي والدولي لأنه مستوحى من المحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية، حتى تكون القوائم المالية قادرة على تلبية حاجيات المستخدمين محليا ودوليا، فتجسد ذلك في النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والنظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية ونشرها.

Résumé :

Cette étude vise à présenter les états financiers des banques commerciales selon le système de comptabilité financière, et en raison de la nature particulière de ce qui se caractérise par les banques a nécessité l'application du système de comptabilité financière qui a donné des orientations générales de plomb de diriger et de rationaliser la pratique scientifique dans le dossier de la comptabilité bancaire et donner les états financiers lors de la préparation des états financiers, de la comptabilité du système essaie financière pour traiter des questions comptables au niveau local et international, parce qu'il est inspiré par les normes comptables et comptables internationale, jusqu'à ce que les états financiers pour être en mesure de répondre aux besoins des utilisateurs localement et internationalement, incarnation dans le système 09-04 en date du 23 Juillet 2009 contenant les comptes bancaires et règles comptables du régime applicable les banques et les institutions financières, et de l'ordre 09-05 en date du 18 Octobre 2009 comprend la préparation des états financiers des banques et des institutions financières et de la diffusion.

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان	الرقم
	الإهداء	
	شكر وتقدير	
III	الملخص	
IV	فهرس المحتويات	
VII	فهرس الجداول	
IX	فهرس الأشكال	
X	قائمة الملاحق	
أ- ب- ج- د- هـ	المقدمة العامة	
25-6	الإطار العام للبنوك والنظام المحاسبي البنكي	الفصل الأول
7	تمهيد	
8	مفاهيم عامة حول البنوك	المبحث الأول
8	نشأة و مفهوم البنوك التجارية	المطلب الأول
8	نشأة البنوك التجارية	الفرع الأول
9	مفهوم البنوك التجارية	الفرع الثاني
11	وظائف البنوك التجارية	المطلب الثاني
11	الوظائف الرئيسية	الفرع الأول
13	الوظائف الثانوية	الفرع الثاني
14	مصادر واستخدامات الأموال في البنوك	المطلب الثالث
14	مصادر التمويل	الفرع الأول
14	استخدامات الأموال	الفرع الثاني
15	الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية	المطلب الرابع
15	المجموعة المستندية في البنوك التجارية	الفرع الأول
15	المجموعة الدفترية في البنوك التجارية	الفرع الثاني
17	النظام المحاسبي في البنوك التجارية	المبحث الثاني
17	تعريف النظام المحاسبي البنكي وخصائصه	المطلب الأول
17	تعريف النظام المحاسبي البنكي	الفرع الأول
18	خصائص النظام المحاسبي البنكي	الفرع الثاني
20	مكونات النظام المحاسبي في البنوك التجارية	المطلب الثاني
21	مبادئ ومقومات النظام المحاسبي في البنوك	المطلب الثالث
21	مبادئ النظام المحاسبي البنكي	الفرع الأول
22	مقومات النظام المحاسبي البنكي	الفرع الثاني
24	عناصر النظام المحاسبي في البنوك	المطلب الرابع

25	خلاصة
61-26	الفصل الثاني القوائم المالية في البنوك وفق النظام المحاسبي المالي
27	تمهيد
28	المبحث الأول عموميات حول النظام المحاسبي المالي
28	المطلب الأول مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه
28	الفرع الأول مفهوم النظام المحاسبي المالي
29	الفرع الثاني مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
31	المطلب الثاني الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي
31	الفرع الأول فرضيات الأساس
31	الفرع الثاني المبادئ المحاسبية
33	المطلب الثالث أهمية النظام المحاسبي المالي
34	المطلب الرابع أهداف النظام المحاسبي المالي
36	المبحث الثاني القوائم المالية في البنوك وفق النظام المحاسبي المالي
41	المطلب الأول قائمة الميزانية و خارج الميزانية
41	الفرع الأول قائمة الميزانية
48	الفرع الثاني قائمة خارج الميزانية
50	المطلب الثاني جدول حسابات النتائج
54	المطلب الثالث جدول تدفقات الخزينة
57	المطلب الرابع جدول تغيرات الأموال الخاصة
59	المطلب الخامس قائمة الملاحق (الكشوفات المالية)
61	خلاصة
89-62	الفصل الثالث القوائم المالية البنكية لبنك ABC في ظل النظام المحاسبي المالي
63	تمهيد
64	المبحث الأول بطاقة فنية لبنك المؤسسة العربية المصرفية ABC
64	المطلب الأول نشأة المؤسسة العربية المصرفية
65	المطلب الثاني المؤسسة العربية المصرفية (دورها، مهامها، أهدافها)
65	الفرع الأول دور المؤسسة العربية المصرفية
65	الفرع الثاني مهام المؤسسة العربية المصرفية
65	الفرع الثالث أهداف المؤسسة العربية المصرفية
66	المطلب الثالث عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة و شرحه
66	الفرع الأول عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية المصرفية وكالة (حاسبي مسعود)
67	الفرع الثاني شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية المصرفية
69	المبحث الثاني عرض القوائم المالية لبنك ABC وفق النظام المحاسبي المالي

69	عرض قائمة الميزانية وخارج الميزانية	المطلب الأول
70	عرض قائمة الميزانية لبنك ABC	الفرع الأول
75	عرض قائمة خارج الميزانية	الفرع الثاني
77	عرض قائمة جدول حسابات النتائج	المطلب الثاني
80	عرض قائمة جدول تدفق الخزينة	المطلب الثالث
84	عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة	المطلب الرابع
85	قائمة الملاحق	المطلب الخامس
85	الإجراءات العامة المتبعة في بنك ABC	الفرع الأول
86	إدارة المخاطر	الفرع الثاني
87	التعويضات والمزايا الممنوحة للموظفين	الفرع الثالث
89		خلاصة
91		الخاتمة العامة
95		قائمة المراجع
97		الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	البيان	الرقم
46	نموذج الميزانية (جانب الأصول)	(1,2)
47	نموذج الميزانية (جانب الخصوم)	(2,2)
49	نموذج خارج الميزانية	(3,2)
53	جدول حساب النتائج	(4,2)
55	جدول تدفق الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	(5,2)
58	تغير الأموال الخاصة	(6,2)
70	نموذج الميزانية (جانب الأصول لبنك ABC)	(1,3)
71	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية لبنك ABC	(2,3)
71	القروض والسلفيات للمؤسسات المالية لبنك ABC	(3,3)
71	القروض والسلفيات المقدمة للعملاء لبنك ABC	(4,3)
72	حسابات التسوية لبنك ABC	(5,3)
72	الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة أو الكيانات المرتبطة لبنك ABC	(6,3)
72	الأصول الثابتة لبنك ABC	(7,3)
73	نموذج الميزانية(جانب الخصوم لبنك ABC)	(8,3)
74	ديون اتجاه المؤسسات المالية لبنك ABC	(9,3)
74	ديون اتجاه العملاء لبنك ABC	(10,3)
74	ديون ممثلة بورقة مالية لبنك ABC	(11,3)
74	حسابات التسوية لبنك ABC	(12,3)
75	يمثل نموذج خارج الميزانية لبنك ABC	(13,3)
75	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية لبنك ABC	(14,3)
75	التزامات التمويل لفائدة الزبائن لبنك ABC	(15,3)
76	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية لبنك ABC	(16,3)
76	التزامات ضمان بأمر من الزبائن لبنك ABC	(17,3)
76	التزامات أخرى ممنوحة لبنك ABC	(18,3)
76	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية لبنك ABC	(19,3)
76	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية لبنك ABC	(20,3)
77	نموذج حساب النتائج لبنك ABC	(21,3)
78	فوائد ونواتج مماثلة لبنك ABC	(22,3)
78	فوائد وأعباء مماثلة لبنك ABC	(23,3)

78	عمولات (نواتج) لبنك ABC	(24,3)
78	عمولات (أعباء) لبنك ABC	(25,3)
78	نواتج النشاطات الأخرى لبنك ABC	(26,3)
79	أعباء النشاطات الأخرى لبنك ABC	(27,3)
79	أعباء استغلال عامة لبنك ABC	(28,3)
79	مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية لبنك ABC	(29,3)
79	مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد لبنك ABC	(30,3)
79	استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة لبنك ABC	(31,3)
80	جدول تدفق الخزينة (الطريقة الغير مباشرة) لبنك ABC	(32,3)
81	مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية لبنك ABC	(33,3)
82	مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى لبنك ABC	(34,3)
82	تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية لبنك ABC	(35,3)
82	تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن لبنك ABC	(36,3)
82	تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم لبنك ABC	(37,3)
83	تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المادية لبنك ABC	(38,3)
83	تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية لبنك ABC	(39,3)
84	نموذج تغير الأموال الخاصة لبنك ABC	(40,3)
87	التعويضات والمزايا الممنوحة للموظفين لبنك ABC	(41,3)

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
(1,3)	الميكال التنظيمي لبنك ABC فرع حاسي مسعود	66

قائمة الملاحق

الصفحة	البيان	الرقم
99	قائمة الميزانية لبنك ABC	01
101	قائمة خارج الميزانية و جدول حسابات النتائج لبنك ABC	02
103	قائمة التدفقات النقدية لبنك ABC	03
105	قائمة جدول التغيرات في الأموال الخاصة لبنك ABC	04

المقدمة

توطئة:

تعد القطاع البنكي أو المؤسسات المالية بأجهزتها المختلفة ووظائفها المتنوعة مركزا لمختلف التعاملات لأي دولة من دول من العالم من خلال ما تباشره من تجميع للمدخرات، والاستثمار في كل المجالات، حيث تستفيد من خدمات البنوك معظم الأفراد والمنظمات مودعين كانوا أو مقرضين، يضاف إلى ذلك، الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك أو المؤسسات المالية في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية و الاقتصادية و في إتمام الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية.

وللقطاع البنكي علاقات وثيقة بأجهزة السلطة الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم و سن القوانين المنظمة لأعمال البنوك مما أعطى البنوك دورا مهما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، فحسن أداء البنوك و ضمان سلامته حظي بالاهتمام العام وخاصة ما يتعلق بملائمتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر والتحديات المتعلقة بأنشطتها المختلفة. ولقد ألقى ذلك على جموع الباحثين والمفكرين في علوم المصارف عبء البحث في سبل مواجهة البنوك لتلك التحديات بشكل يضمن استمرارها، و قد أدلى أصحاب الاختصاص في هذا المجال عن طريق بحث أفضل المقومات التي يمكن أن يركز عليها النظام الحاسبي بالبنوك بشكل يمكنه من تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية داخل البنك التجاري و في نفس الوقت يزيد من مقدرة البنك على إدارة أصوله والتزاماته بأكبر قدر من الكفاءة و الإفصاح عن مختلف نتائج الأعمال والمركز المالي.

واختلاف أنشطة البنوك عن باقي الأنشطة الأخرى أدى إلى اختلاف متطلبات المحاسبة فالبنك التجاري كأى مؤسسة اقتصادية و مالية يستعمل المحاسبة لكن بطريقة خاصة في القوائم المالية، ويرجع السبب في ضرورة أن تكون لهذه المؤسسات المالية نظامها الحاسبي والمالي الخاص بالطبيعة الخاصة المميزة لأنشطة هذه المؤسسات والتي تختلف عن الأنشطة التي تراوحتها الوحدات المختلفة في المجالات الصناعية أو التجارية أو الخدمية الأخرى، مما تطلب معه ضرورة مراعاة تلك الخصائص عند تصميم النظام الحاسبي لتلك المؤسسات حيث يلعب هذا النظام دورا فعلا في إنتاج البيانات الخاصة التي تستخدم في تقييم أنشطة هذه المؤسسات والإفصاح عما تقوم به من خدمات للاقتصاد لذلك فمحاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة حتى يسهل استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب من القوائم المالية.

بناء على ما سبق فإن الإشكالية التي نريد أن نطرحها تنحصر في التساؤل التالي:

كيف يتم إعداد قوائم مالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي؟



وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي البنوك؟ ووظائفها؟ ومصادر واستخدامات الأموال فيها؟
2. ما هو النظام المحاسبي البنكي؟ وفيما تكمن خصائصه؟
3. هل يتم اعتماد وتطبيق النظام المحاسبي البنكي في البنوك؟
4. هل يتم إعداد قوائم مالية للبنوك وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي؟

فرضيات الدراسة:

1. يعتبر النظام المحاسبي البنكي أداة فعالة في عملية النهوض بالمنظومة البنكية.
2. النظام المحاسبي البنكي هو ركيزة أساسية التي تعتمد عليها البنوك في تسيير عملياتها.
3. يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات دقيقة من أجل التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها و إعداد القوائم المالية.
4. يتم إعداد قوائم مالية للبنوك وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

1. فضول معرفي لجانب جديد من المحاسبة لم تتوسع فيه كثيرا خلال سنواتنا الدراسية وهي محاسبة البنوك.
2. قلة البحوث و الدراسات في ميدان المحاسبة البنكية بصفة خاصة و المحاسبة الخاصة بصفة عامة.
3. إعطاء صورة ولو وجيزة عن النظام المحاسبي البنكي في البنوك التجارية .
4. رصد دور تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية وما سيمنحه من ثقة ومدلوليه لقوائم المالية وبالتالي جودة المعلومات والبيانات المفصح عنها لمستخدمي هذه القوائم.
5. الإسهام في إثراء المكتبة بمرجع بخصوص هذا الموضوع .

أهداف الدراسة:

1. التطرق للسياسات البنكية والعمليات اليومية للبنوك .
2. اكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي.
3. معرفة التغيرات التي حدثت من جراء تطبيق النظام المحاسبي في البنوك.
4. إعطاء صورة واضحة و بسيطة حول مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك و المتمثلة في القوائم المالية.



أهمية الدراسة:

تقوم أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه المحاسبة في البنوك والذي هو عبارة عن الأساس الذي يقوم عليه عمل البنك من حيث التسجيل المحاسبي وكذلك كيفية إعداد الكشوفات النهائية (القوائم المالية) التي تعدها البنوك التجارية.

الدراسات السابقة:

1. توفيق زرمان، فعالية استخدام المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة ، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك

وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2006-2007، الهدف من هذه الدراسة إن البنك التجاري هو مؤسسة مالية يقوم بدور الوساطة المالية، وتقديم الخدمات المتعددة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وحتى يتمكن البنك من التحكم في مختلف الوظائف يتطلب وجود تنظيم داخلي محكم وفعال. وتعتبر المحاسبة البنكية أداة أساسية لإجراء عملية التدقيق والرقابة الداخلية، لذلك تبرز فعالية المحاسبة البنكية من خلال مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم والتقارير المالية المنجزة في نهاية السنة وفقا للقوانين المنصوص عليها والتي تسمح بالكشف عن الأخطاء المرتكبة.

2. رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودرهما في ترشيد

قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا 2007، الهدف من هذه الدراسة توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على مستوى الداخلي والخارجي للمصرف وكذا دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها.

3. دادة دليمة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة

ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2013 تهدف هذه الدراسة إلى مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه والتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية.

4. خالد محمد عمر باذيب، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمينية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن 2010-2011 تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك أي أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة وتكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.

5. عبد المالك عايشي، دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، ماستر أكاديمي، مسار علوم مالية ومحاسبية، تخصص دراسات مالية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2012-2013 يتمحور موضوع الدراسة، حول دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، لهذا قام الباحث بدراسة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، ثم انتقل إلى دراسته في البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية موضوع النظام المحاسبي في قطاع المؤسسات المالية، خاصة في حالة البنوك التي تشهد مرحلة انتقالية في نظامها المحاسبي (من النظام المحاسبي القطاعي إلى النظام المحاسبي المالي القطاعي) والذي تقرر تطبيقه منذ بداية سنة

2010

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تتمحور الدراسة حول القوائم المالية البنكية لبنك المؤسسة العربية المصرفية

الإطار الزمني: القوائم المالية البنكية لبنك المؤسسة العربية المصرفية لسنة 2013

المنهج:

اتبعتنا في هذا البحث منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية المطروحة في الجانب التطبيقي، وهذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية مؤسسة مالية واحدة بشيء من التفصيل، وقد وقع اختيارنا على بنك المؤسسة العربية المصرفية نظرا لإمكانية استخدام قوائمه المالية في الدراسة، وقبل ذلك استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري للموضوع.

الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على الأدوات التالية:

1. الكتب المتخصصة في مجال البحث.
2. الأطروحات والرسائل الجامعية.
3. القوانين والمراسيم.
4. التقارير والملتقيات.

صعوبات البحث:

1. عدم منح المعلومات الهامة والخاصة بدراستنا التي تخص القوائم المالية للبنوك.
2. قلة المراجع فيما يخص القوائم المالية البنكية.
3. صعوبة إجراء الدراسة الميدانية نظرا لعدة أسباب منها قلة تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسات المالية الجزائرية لحداثة تطبيقه (2010) ، وفي حالة وجود هذه المؤسسات هناك صعوبة في الحصول على يد المساعدة من قبل المسؤولين في هذا الموضوع.

محتوى البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول نظري مجزأ إلى فصلين حيث يحتوي الفصل الأول على مفاهيم عامة حول البنوك ونشأتها ووظائفها ومصادر واستخدامات الأموال فيها ويحتوي أيضا على مفهوم النظام المحاسبي البنكي ومبادئه ومقوماته وخصائصه وعناصره

أما بالنسبة للفصل الثاني فبدايته كانت حول النظام المحاسبي المالي وخصائصه والفروض والمبادئ المحاسبية التي يقوم عليها و الأهداف التي ترتبت عليه وكذا التطرق للقوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي .

أما بالنسبة للقسم الثاني فهو تطبيقي يخص القوائم المالية البنكية لبنك المؤسسة العربية المصرفية حيث تم مراجعة القوائم المالية إذا ما تم إعدادها وفق قوانين النظام المحاسبي المالي.



الفصل الأول

الإطار العام للبنوك والنظام

المحاسبي البنكي

تمهيد:

إن استمرار عمل البنوك والمؤسسات المالية وتقدمها يرتبط بقدرتها على التعامل مع المستقبل، والإعداد للتعامل مع كافة المتغيرات البيئية، من النواحي القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية، كذلك فإن نجاح البنوك والمؤسسات المالية في تحقيق أهدافها يتوقف على حسن إدارتها لمصادر أموالها واستخداماتها، بما يحقق أكبر نفع ممكن في ظل الظروف العامة السائدة، كما يعتمد إلى حد كبير على دقة تنظيمها الداخلي بصفة عامة، وعلى وجود أنظمة فعالة محكمة للمحاسبة والرقابة وتقييم الأداء بشكل يضمن انتظام إنجاز الأعمال ودقة وصحة المعلومات والبيانات المالية، وتلبية حاجات الاقتصاد الوطني إلى الإفصاح عن البيانات والقوائم المالية. وتلعب المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وأشكالها دوراً هاماً في تنشيط الحركة الاقتصادية في العصر الحديث، وقد ترتب عنها ظهور أهمية تخصيص نظم محاسبية خاصة بهذه المؤسسات من البنوك على اختلاف أنواعها بكل ما تمارسه من أنشطة متخصصة في هذا المجال .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك

يلعب الجهاز المصرفي دوراً هاماً في خدمة الاقتصاد الوطني ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم لمختلف المجالات تزداد أهمية هذا القطاع .

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف جوانب البنوك من نشأتها وماهيتها ووظائفها وكل ما يتعلق بالبنوك.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم البنوك التجارية

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية¹

تولى القيام بمهمة العمل المصرفي في البداية العديد من الجهات منها:

أولاً: مقرضي النقود (المرايين)، والذين كانوا يعتمدون ابتداءً على مواردهم الذاتية الخاصة وعندما زادت هذه الموارد لديهم وزادت الثقة فيهم واتسعت الحاجة إليهم أخذوا يقبلون الودائع وقاموا بمنح قروض وبفائدة مرتفعة عادة، رغم أن كافة الأديان السماوية حرمت أخذ الفائدة على القروض بما في ذلك الدين اليهودي الذي يرى البعض بأنه حرم أخذ الفائدة من اليهودي فقط، ولهذا فقد تركزت عمليات إقراض النقود بفائدة (بربا) باليهود في البداية الأمر ثم امتدت لتشمل غيرهم.

ثانياً: التجار، إذ أن توسع الإنتاج وزيادة المبادلات الناجمة عن هذا التوسع والتخصص و تقسيم العمل الذي رافقه أدى إلى زيادة النشاطات التجارية، وزيادة الأموال لدى التجار، وزيادة الثقة فيهم، وهو ما أدى إلى أن يودع الأفراد أموالهم لدى هؤلاء التجار الذين كانوا يتقاضون عمولة على الإيداع، ثم بعد أن اتضح لهم أن بإمكانهم إقراض النقود بفائدة أخذوا يقبلون الودائع ويدفعون مقابلها فائدة، من أجل أن يقوموا بإقراض هذه الودائع بفائدة، وعادة تكون الفائدة على عمليات الإقراض تفوق الفائدة على الودائع.

ثالثاً: الصاغة، والذين مثلوا تاريخياً الشكل الأقرب لوظائف المصارف، فقد كانت مهمتهم أصلاً تتمثل بصياغة الحلي والجواهر، ومن ثم قيام الأفراد بإيداع أموالهم لدى هؤلاء الصاغة، بحكم توفر الأمان والإمكانية لحفظها مع ما لديهم من حلي وجواهر ثمينة، وبعد ذلك أخذوا يصدرن إيصالات بالأموال المودعة لديهم نتيجة اتساع عدد المودعين لديهم والحاجة لتثبيت وتوثيق إيداعاتهم بموجب الإيصالات هذه والتي أصبحت تتداول من شخص لآخر، وبذلك مثلت الإيصالات هذه الأساس للأوراق النقدية المصرفية.

وقد وجدت تنظيمات مصرفية بشكلها القديم والحديث في المجتمعات عبر تطورها التاريخي، حيث يمكن

إرجاع نشأة المصارف إلى ثلاثة عصور وهي:

¹ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن 2006، ص ص: 236-239.

1. **العصور القديمة** ، وفيها تم استبدال المعابد كمصارف كما في بابل القديمة في حوالي 2000 سنة قبل الميلاد بسبب أن المعابد كانت تعتبر أكثر الأماكن أمانا وخصوصا من السرقة، إضافة إلى التواجد الواسع والمستمر فيها للعبادة، أو لأنها تعتبر مراكز أسواق اعتياديا وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مصارف كبرى في بابل منها مصرف أجنبي في مدينة (سيبار) ومصرف (الموارشو) في مدينة (نيبور) ومصرف (الايغازير) في مدينة (اور) إضافة إلى وجود العديد من المصارف الصغيرة الأخرى.

2. **العصور الوسطى** ، حيث تطورت الفعاليات والعمليات المصرفية في أماكن العبادة كذلك كما في هيكل الإله أثينا في مدينة أثينا وفي معابد اليونان الأخرى وحققت تطورا واسعا في القرن الثالث والرابع الميلادي واستمرت الأعمال المصرفية تؤدي بواسطة اديرة الرهبان في القرن التاسع والعاشر والحادي عشر ميلادي واستمر هذا خلال القرون الثلاث التالية.

حيث أن التوسع في النشاطات التجارية وما ارتبط بها من إزالة للحواجز الجمركية أدى إلى نشأت المصارف في الموانئ التجارية المهمة في العالم حيث نشأ أول بنك في برشلونة عام 1401 وفي جنوا عام 1408 وفي فينيسيا عام 1587 وفي ميلانو عام 1593 وفي القرن السادس عشر في أمستردام عام 1609 وفي هامبورغ عام 1619 وهكذا تطورت المصارف ارتباطا بتطور التجارة ومراكزها الرئيسية آنذاك

3. **العصور الحديثة** ، يمكن القول بأن المصارف بالمعنى الحديث للمصارف قد نشأت في انكلترا بتأسيس بنك اسكتلندا عام 1695 إذا أعطي لبنك انكلترا حق ممارسة معظم الأعمال المصرفية المعروفة في الوقت الحاضر كقبول الودائع والتعامل بالكمبيالات ومنح القروض وإصدار النقود المصرفية وكانت معظم قروضه تمنح للإمبراطورية البريطانية وتبع ذلك إنشاء المصارف وانتشارها في مختلف دول العالم وأخذت تحتل أهمية كبيرة نظرا لتوسع التجارة وتطور الصناعة لاحقا وازدهار الائتمان باعتباره أسلوب مناسب لطريقة الإنتاج الرأسمالي.

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

من الصعب ذكر تعريف للبنوك، لأن البنوك في معظم الدول تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها، وتنص هذه القوانين عادة على تعريف البنوك كما يلي:

أولا: البنوك التجارية هي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير أو استثمارات أخرى يمكن أن تعدد

بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة ومنها على سبيل المثال قيام البنك بتحصيل الشيكات لحساب العملاء أو القيام بعمليات خصم وتحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع الأوراق المالية وفتح الإعتمادات المستندية ومنح خطابات الضمان.

ثانياً: الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.

ثالثاً: مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها¹.

رابعاً: يقصد بالبنوك التجارية ذلك النوع من البنوك الذي يستطيع خلق نقود الودائع أو ما يسمى بالبنوك المصرفية حيث تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع من العملاء وفي مقابل ذلك تعطيهم فوائد على ودائعهم لديه، ثم تقوم بإقراض هذه الودائع للمقترضين وتمنحهم الائتمان وتحصل منهم على فوائد مقابل ذلك وذلك كله بهدف تحقيق الربح عادة ما تكون الفوائد التي تحصل عليها البنوك عن ما تمنحه من ائتمان تفوق الفوائد التي تدفعها للعملاء نتيجة إيداعهم لديها².

حيث يعتبر البنك بمثابة تاجر سلعته هي النقود فهو يقبل الودائع ويمنح الائتمان بهدف تحقيق الربح.

خامساً: البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، وخاضعة لإشعار) واستعمالها من الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون³.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نضع تعريفاً إجرائياً للبنوك التجارية استناداً إلى التعريفات السابقة حيث

يمكننا أن نقول: " أن البنك هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها "

¹ حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013، ص: 16.

² حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007-2008، ص: 71-72.

³ خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2006، ص: 39.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى نوعين هما¹:

الفرع الأول: الوظائف الرئيسية تتمثل في قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية.

أولاً: قبول الودائع:

تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية حيث يقوم البنك التجاري بقبول الودائع من العملاء لديه سواء كان ذلك بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وهذا الالتزام يعطي صاحب الوديعة الحق في أن يطلب مبلغ في حدود مبلغ الوديعة في أي وقت. وتوجد أنواع عديدة للودائع أهمها:

1. الودائع الجارية: تتمثل في الحسابات الجارية التي يفتحها العملاء في البنوك التجارية ويحق لأصحاب هذه

الودائع أن يقوم بالسحب أو الإيداع في أي وقت وبدون إخطار البنك بذلك، ويتم التعامل مع هذه

الودائع عن طريق الشيكات حيث يقوم الشخص صاحب الوديعة بالسحب منها عن طريق كتابة

الشيكات، ونظراً لذلك فإن هذه الودائع الجارية تسمى ودائع تحت الطلب.

2. الودائع الغير جارية: وهذه تنخفض معدل حركتها بالمقارنة بالودائع الجارية وذلك بسبب القيود التي

يفرضها البنك على حركتها، وهذه الودائع لا يتم التعامل فيها ولا يتم تداولها عن طريق الشيكات، ولكن

يتم التعامل فيها عن طريق القيود الدفترية التي تتم في سجلات البنوك بالخصم والإضافة، وللودائع الآجلة

صور عديدة منها على سبيل المثال:

أ) الودائع الآجلة: وهي تكون لفترة معينة ولا يستطيع صاحب الوديعة السحب منها إلا بعد مرور

الفترة ويحصل على فائدة من البنك مقابل ذلك، وكلما زادت فترة أو مدة الوديعة الآجلة كلما زادت

بالتبعية الفائدة التي يحصل عليها صاحب الوديعة.

ب) الودائع بإخطار: وهي نوع من الودائع لا يمكن لصاحبها أن يسحب أي مبلغ منها قبل تاريخ

استحقاقها إلا بعد أن يتم إخطار البنك بذلك.

ثانياً: منح الائتمان:

حيث تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لرجال الأعمال والمستثمرين وغيرهم حتى يتمكنوا من

إتمام أعمالهم وفي مقابل ذلك يدفعون فوائد للبنك مقابل هذه القروض عند حلول ميعاد معين متفق عليه تدفع

¹ حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 72-75.

فيه قيمة القرض والفوائد، أم يتم تحديد القرض لفترة أخرى إذا ما رغب المقترض في ذلك، ويساهم في هذا النشاط البنوك التجارية في تدعيم النشاط الاقتصادي للدولة حيث يكون لذلك الدور أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

حيث يرجع الأصل في أن تتولى البنوك التجارية تقديم القروض قصيرة الأجل (وهي التي تقل مدتها عن سنة) إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة أن البنوك التجارية بدأت التوسع في تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل ولقد ساعدها في ذلك التطور الذي حدث في الأسواق المالية، والقروض التي تقدمها هذه البنوك قد تكون مضمونة بضمان عيني (كعقار ما أو أسهم في بعض الشركات وما شابه ذلك) أو بضمان شخصي (كأن يكفل شخص آخر ذو ثقة المدين) أو بدون ضمان وهنا لا يحصل البنك التجاري على أي ضمان ويكتفي بالوعد الذي أخذه على عائقه صاحب القرض (المقترض) وطبيعي يستند البنك في ذلك إلى حسن سمعة المقترض (المدين) ومثانة مركزه المالي.

بحيث عند قيام البنك التجاري برسم سياسته الائتمانية فهو يأخذ في الاعتبار عدة أمور منها حاجة عملائه للقروض أو سلامة الودائع لديه وحصوله على إيراد يكفي تغطية كل نفقاته، وهنا يعمل البنك التجاري على الموازنة بين هذه الأمور، بمعنى أنه إذا اهتم البنك التجاري بتلبية احتياجات عملائه من القروض لتمويل أنشطتهم إلى جانب أنه يسعى لزيادة المبالغ التي يقرضها للغير للحصول على المزيد من الفوائد وبالتالي المزيد من الربح، فإنه يسعى أيضا إلى مراعاة سلامة الودائع لديه حيث أن البنك التجاري ملتزم تجاه المودعين لديه برد هذه الودائع بمجرد الطلب بعد فترة قصيرة من طلبها، وهذا يعني أن البنك التجاري يعمل على الموازنة بين الربحية (والتي يسعى لتعظيمها من خلال إقراض أكبر قدر ممكن مما لديه من ودائع) وبين السيولة (والتي لا بد من توافرها لديه حتى يوفي بطلبات المودعين لديه وقت الطلب)، وفي حدود مراعاة سلامة الودائع على هذا النحو تستطيع البنوك التجارية مساعدة النشاط الاقتصادي وتحقيق فوائد في نفس الوقت. ويلاحظ أن كل من الربحية والسيولة تسيران في اتجاهين متضادين، بمعنى أن تعظيم ربحية البنك تقتضي منه أن يعرض أكبر قدر ممكن من أمواله ليحصل على أكبر فائدة ممكنة على الأموال المقترضة، وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مراعاة السيولة في البنك تقتضي من البنك عدم التصرف في أمواله بالإقراض للعملاء للحفاظ على أكبر سيولة لديه، ولذلك فإن تحقيق الربحية يكون على حساب السيولة كما تحقيق السيولة يكون على حساب الربحية، ولذلك فإن البنك يعمل على الموازنة بين الربحية والسيولة بما يحقق مصلحته.

ثالثاً: خصم الأوراق التجارية:

يقوم البنك التجاري بشراء (خصم) الأوراق التجارية (مثل الكمبيالات والسندات الإذنية) من المستفيد من هذه الأوراق قبل ميعاد استحقاقها، حيث يقوم الأخير بتظهيرها لمصلحة البنك ليصبح البنك هو المستفيد، وفي مقابل ذلك يحصل حامل الورقة التجارية من البنك على قيمة الورقة التجارية بعد استقطاع عمولة البنك والفائدة التي يستحقها البنك مقابل تخليه عن أمواله التي أعطاهها لحامل الورقة (وهو ما يسمى سعر الخصم) وكذلك يخصم البنك نسبة ضئيلة منها كمصروفات للتحصيل حيث يقوم البنك بتحصيل مثل هذه الأوراق التجارية في ميعاد استحقاقها ويعتبر خصم الأوراق التجارية بمثابة قرض صغير الأجل يقدمه البنك إلى عملائه ولكن بطريقة غير مباشرة.

إن قيام البنوك التجارية بوظيفة خصم الأوراق التجارية لديهم يعتبر من الخدمات الهامة التي يقوم بها البنك التجاري والتي تساعد بدورها في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد، خاصة إذا عرفنا أن البنوك التجارية تستطيع إذا أرادت أن تعيد خصم هذه الأوراق التجارية لدى البنك المركزي وتحصل بذلك على النقود التي سبق وتخلت عنها عندما قامت بخصم الأوراق التجارية لديها من قبل عملائها.

وتجدر الإشارة أن قيام البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية لديها تعتبر ائتمانا غير مباشر حيث يستطيع العميل صاحب الورقة التجارية الحصول على نقد سائل بمجرد خصم هذه الورقة لدى البنك التجاري.

الفرع الثاني: الوظائف الثانوية تتمثل في القيام ببعض الخدمات المصرفية الأخرى.

يقوم البنك التجاري بالعديد من الوظائف الثانوية إلى جانب وظائفه الرئيسية المشار إليها سابقاً، وتتمثل أهم هذه الوظائف في:

1. تحصيل المستحقات لعملائه من مصادرها المختلفة في مقابل عمولة معينة؛
2. دفع الديون المستحقة على عملائه لمستحقيها سواء أكان ذلك داخل الدولة أو خارجها وذلك في مقابل عمولة معينة؛
3. التعامل في العملات الأجنبية سواء بالبيع أو بالشراء؛
4. تأجير الخزائن للعملاء للاحتفاظ فيها بمنقولاتهم الثمينة والأوراق الهامة وما شابه ذلك، مقابل عمولة معينة؛
5. القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة لمباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة.

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك

الفرع الأول: مصادر التمويل

تختلف البنوك من حيث اعتمادها على مصادر التمويل، إلا أننا يمكن أن نقسمها إلى ما يلي¹:

أولاً: المصادر الداخلية: وهي التي تظهر على شكل رأس المال والاحتياطيات القانونية لدى البنك المركزي أو الاحتياطيات الخاصة، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من موارد البنك وتعتبر بمثابة توفير قدر الأمان لأصحاب الودائع وفي وقت الأزمات .

ثانياً: المصادر الخارجية: وتقسم هذه المصادر بدورها إلى ما يلي:

1. الودائع: وتمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك وسواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع ثابتة، ودائع بأقطار، ودائع صندوق التوفير.
2. الاقتراض من البنك المركزي: حيث تستطيع البنوك وقت الحاجة الماسة للنقود أو لمواجهة حالات السحب الشديد، أو لأغراض خاصة أخرى الاقتراض من البنك التجاري.
3. الاقتراض من الغير: سواء من البنوك الأخرى أو من المؤسسات المالية المختلفة المختصة بالتمويل.

الفرع الثاني: استخدامات الأموال

يقوم البنك بتوزيع موارده على الأوجه التالية²:

1. القروض والتسليفات للعملاء؛
 2. الأوراق التجارية المخصصة؛
 3. استثمارات البنك سواء على شكل مستندات حكومية أو أسهم ومستندات الشركات التجارية والصناعية؛
 4. الأصول الثابتة سواء كانت المباني والآلات والسيارات والحاسبات والأثاث... إلخ.
- ومن الاستعراض السابق يتضح لنا أن الودائع تكون الجانب الأكبر من موارد البنك، لذلك نجد أن البنوك عند توزيع مواردها على الأوجه المختلفة تأخذ في اعتبارها عاملين أساسيين هما:

أ) قدرة البنك على الوفاء بأية مبالغ تطلب منه نقداً من أصحاب الودائع التجارية لهذا يحتفظ البنك بنسبة

معينة من ودائعه لدى البنك المركزي باسم احتياطي قانوني؛

ب) عامل الربح يمكن البنك من تحقيق إيداع كاف لدفع الفوائد عن المبالغ المودعة وكذلك لتكوين

الاحتياطيات اللازمة.

¹ حسن جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص ص : 17-18.

² حسن جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص ص : 18-19.

وعلى ذلك فإن سياسة البنك الناجحة تقوم على توزيع واستخدامات موارده المالية على مختلف أنواع الأصول بطريقة تحقق توازن بين مبدأ السيولة ومبدأ تحقيق الربح.

المطلب الرابع: الوثائق المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية¹

الفرع الأول: المجموعة المستندية في البنوك التجارية:

تتعدد المستندات المتداولة في البنوك التجارية، والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات ويوجد نوعين من المستندات:

أولاً: المستندات الداخلية: وهي تلك المستندات التي يتم إعدادها داخل البنك ومن أمثلتها إشعارات الخصم والإضافة، وإيصالات الإيداع وأوامر دفع نقدية، إخطارات الموافقة على فتح إعمادات مستندية، كشوف الحركة اليومية لحسابات العملاء وموازن المراجعة اليومية.

ثانياً: المستندات الخارجية: وهي تلك التي يتم إعدادها خارج البنك ومن أمثلتها الشيكات، التقارير المالية الموضحة للمراكز المالية للعملاء المقترضين، طلب فتح ائتمان، طلب فتح اعتماد مستندي وتراخيص الاستيراد

الفرع الثاني: المجموعة الدفترية في البنوك التجارية:

نظرا لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها، لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة البنوك التجارية، وطبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل مجموعة من السجلات أو اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة، وأخيرا الميزانية العامة وخارج الميزانية ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوافرة، على أن يتم الترحيل إجمالا لكل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية، وذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى الميزانية العامة أو الشاملة، وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام أو الميزانية والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة، ويعتمد تطبيق هذه الطريقة في البنوك التجارية على الأسس التالية:

1. أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة وأحجامها مع حجم النشاط، فقد يكون هناك يومية مساعدة للخزينة، وأخرى للسلف والقروض، وثالثة للكمبيالات المخصومة، ورابعة لحسابات الودائع على اختلاف أنواعها؛ وبصفة عامة يجب أن يتم التسجيل في تلك اليوميات طبقا للتسلسل الزمني والتاريخي لحدوث العمليات؛

¹ توفيق زومان، فعالية استخدام المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2006-2007، ص ص: 21-23.

2. يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة السابقة إلى مجموعة دفاتر الأستاذ المساعدة بحيث تظهر حسابات العملاء كل على حدا، سواء كان هؤلاء العملاء مودعين أو مقترضين؛
3. يتم نقل مجاميع اليوميات المساعدة كل على حدا إلى الميزانية علاوة على ذلك يتم فيها قيد أي عمليات غير متكررة ولم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة؛
4. يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة أو المركزية إلى دفتر الأستاذ العام أو الميزانية، ثم تعد مطابقة التوازن الجزئي بين مجموع رصيد كل حساب في دفتر الأستاذ العام، وما يقابله من مجموع حسابات الأستاذ المساعد، ويعد ذلك دليلاً مبدئياً على سلامة العمليات المحاسبية؛
5. يتم إعداد موازين المراجعة، وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الأستاذ العام أو الميزانية. بالإضافة إلى اعتماد البنوك التجارية على الدليل المحاسبي، لتصنيف كافة حسابات البنك إلى مجموعات ومرتبة بشكل يمكن القارئ من التعرف بسهولة على المجموعة التي ينتمي إليها أي حساب، بجانب إمكانية معرفة طبيعة ونوع أرصدة الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي في البنوك التجارية

يعد النظام المحاسبي البنكي العنصر الأساسي ضمن قسم المحاسبة والمالية في البنوك التجارية، فمن الوظائف الرئيسية للنظام المحاسبي في البنك التجاري هو إعداد القوائم والتقارير المختلفة لأغراض الرقابة والاستعمالات الداخلية في البنك التجاري.

إن النظام المحاسبي في القطاع البنكي يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى، لكن أساسها المحاسبي يبقى نفسه، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي للقطاع البنكي يتطلب بالضرورة فهم و التعرف على مختلف التقارير المحاسبية والمالية

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي البنكي وخصائصه

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي البنكي

إن النظام المحاسبي البنكي المتبع في البنوك التجارية مبني على أساس أن المدة المحاسبية للبنك هي يوم واحد حيث يتم في نهاية كل يوم استخراج ميزان المراجعة طبقاً للعمليات التي تمت في كافة الشعب لهذا تسجل عملياتها طبقاً للطريقة الفرنسية (المركزية) حيث تستخدم يوميات مساعدة على شكل أوراق سائبة ودفاتر أستاذ مساعدة في يومية عامة مركزية لدى البنك المركز الرئيسي ودفتر أستاذ عام، حيث يتم قيد العمليات تفصيلاً أكثر حدوثها في كل شعبة من شعب البنك وفي نهاية اليوم تؤخذ مجاميع اليوميات المساعدة وتنظم بها قيود إجمالية في دفتر اليومية العامة، ومن واقع دفتر اليومية العامة يتم الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام الذي يحتوي ملخص بجميع عمليات البنك في شكل حسابات إجمالية ومنه يستخرج ميزان المراجعة اليومي¹.

حيث يعرف النظام المحاسبي في البنوك التجارية بأنه: ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشآت المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة².

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه: نظام يتكون من مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، والسجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات، تسجيلات تاريخية وفقاً لترتيب حدوثها، ثم تبويبها في

¹ حسن جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

² رولا كاسر لائقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا 2007، ص: 35.

مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وآثارها المالية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد المستندات والسجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة¹.

كما يمكن أن يعرف أيضا بأنه مجموعة المستندات والسجلات والدفاتر والتقارير العرفية والقانونية المطوعة بطريقة علمية على أساس من التناسق المنطقي في تحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع، والتعرف على درجة تحقيق المشروع للغرض الذي أنشئ من أجله، ويشمل النظام المحاسبي البنكي ناحيتين:

1. ناحية تجميع المعلومات بشكل معين من واقع المستندات؛

2. ناحية تبويب وتصنيف المعلومات السابقة في الحسابات.

يتم تجميع المعلومات لبيان الطرف المدين والطرف الدائن لكل عملية من واقع المستندات المؤيدة لها وذلك بدفتر اليومية، حيث تثبت العمليات بترتيب زمني على شكل قيود، ويتم تبويب وتصنيف العمليات موضوعيا في مجموعات متناسقة، كل مجموعة تكون حسابا لعملية الترحيل (من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ)، ثم يستخرج ميزان المراجعة من دفتر الأستاذ الذي يعتبر مع دفتر الجرد أساسا لعملية إقفال الحسابات وإعداد الحسابات الختامية. وبصرف النظر عن نوع وطبيعة نشاط المشروع².

كما يعرف بأنه نظام يقوم بجمع وتسجيل و تبويب وتلخيص نشاطات البنوك وعملياتها في دفاتر محاسبية بطريقة منظمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق ومتكامل ويختلف النظام المحاسبي من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة³.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي البنكي⁴

إن النظام المحاسبي الجيد الذي يحقق أهدافه الأساسية في البنوك التجارية يجب أن يتميز بعدة مميزات أساسية وهي:

1. الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس، بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية؛

¹ توفيق زومان، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2013، ص: 19.

³ خالد محمد عمر باذيب، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن 2010-2011، ص: 14.

⁴ دادة دليلة، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

2. تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة والمتكررة؛
3. ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص؛
4. تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر؛
5. يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية؛
6. يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على إعداد البيانات و الكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السلمية؛
7. يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة والفروع من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مكونات النظام المحاسبي في البنوك التجارية

يتكون النظام المحاسبي في البنوك من عدة مكونات تتمثل فيما يلي¹:

1. مجموعة من المستندات الممثلة لأوجه النشاط المختلفة بالمشروع، فالمستندات هي أساس المحاسبة وعلى دقتها تتوقف دقة النتائج التي تؤدي إليها؛
2. دفاتر القيد الأولى ويتم التسجيل فيها من واقع المستندات؛
3. دفاتر الأستاذ وبواسطتها تبوب الحسابات من دفاتر اليومية، وهي تعتبر محور المحاسبة وعن طريقها يمكن تحقيق أهداف النظام المحاسبي؛
4. مجموعة من التقارير أو الكشوفات المحاسبية والإحصائية والبيانية، موازين المراجعة، قوائم نتائج الأعمال وقوائم المركز المالي؛
5. استخدام أجهزة الكمبيوتر الحديثة والمتطورة، حيث تساعد على سرعة ودقة إنجاز عملية القيد والترحيل وتعمل في نفس الوقت على تقليل الأخطاء وتقليل التكلفة.

تمسك محاسبة البنوك وفقاً للأصول المتبعة في المؤسسات التجارية والصناعية وتبعاً لذلك يكون للبنك:

1. محاسبة مركزية في الإدارة العامة: أي وجود محاسبة واحدة تتجمع فيها العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية محددة.
 2. محاسبة مستقلة لكل فرع في البنك التجاري: تظهر نتائج أعماله خلال فترة معينة، أي أنه لكل فرع من فروع البنك التجاري محاسبة خاصة وفق أصول خاصة يسجل فيها عملياتها ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها مع محاسبتها الخاصة.
- حيث تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات وتوحد أرصدها والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج، حيث تقوم المحاسبة وبصفة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك والحسابات الختامية.

¹ دادة دليلة، نفس المرجع السابق، ص ص: 19-20 .

المطلب الثالث: مبادئ ومقومات النظام المحاسبي في البنوك

الفرع الأول: مبادئ النظام المحاسبي البنكي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية، التي نذكر من بينها¹:

1. مبدأ التكلفة المناسبة:

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم البنك وإمكانياته المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادر على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

أ) ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات الرقابة الداخلية؛

ب) إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات لضمان استمرار النشاط العادي.

2. مبدأ الثبات في إعداد التقارير:

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادر على تحقيق واحترام هذا المبدأ، والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (القوائم والتقارير المحاسبية) معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

3. مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:

الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة وصحيحة وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع حدوث الأخطاء.

4. مبدأ التوقيت المناسب:

إن نتائج النظام توجه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة، لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادر على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبأحسن نوعية.

¹ توفيق زيمان، مرجع سبق ذكره، ص: 33-34.

5. مبدأ المرونة:

يجب أن يكون النظام المحاسبي مرناً ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام مبني على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه البنك.

6. مبدأ إعداد التقارير:

تعتبر التقارير كنتائج (مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يسمح بإصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعتبر وسيلة فعالة بين مستويات الإدارة، كما أن تعد هذه التقارير بشيء من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الثاني: مقومات النظام المحاسبي البنكي

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتمثل فيما يلي¹:

1. دليل الحسابات:

عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة.

2. المجموعة المستندية:

هي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:
 أ) مستندات داخلية: وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.
 ب) مستندات خارجية: وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

3. المجموعة الدفترية:

وتشمل دفاتر اليومية العامة واليوميات المساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية، ورمز الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة، وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية، والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة، الأجور وغيرها.

¹ خالد محمد عمر باذيب، مرجع سبق ذكره، ص: 19-21.

4. الطرق المحاسبية:

وهي تحدد كيفية تصميم الوثائق والدفاتر والسجلات المحاسبية وعددها وحجمها بما ينسجم مع طبيعة المشروع وحجم أعماله ومن أكثر الطرق شيوعاً في مجال النظام البنكي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.

5. التقارير الدورية (المحاسبية):

يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ووظائفه، وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين هما:

أ) تقارير داخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل: الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الداخلية، قائمة المركز المالي المتوقع، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل جزء من النشاط الجاري في البنك.

ب) تقارير خارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاماً على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

6. أدوات التحليل المالي والرقابة:

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدماً، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبية كانت أو إدارية.

ومن هنا يتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه النظم المحاسبية في البنوك، وأثرها في نشاطات البنك ومعاملاته وبياناته المالية، من أجل هذا تحرص البنوك على توفير نظام مراقبة النظم المحاسبية، وذلك لغاية المحافظة على كفاءة وفعالية هذا النظام في البنوك التجارية وبتزايد الاهتمام في مهنة التدقيق بمخاطر تكنولوجيا المعلومات لما لها من

تأثير في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات المختلفة، ولذلك تتجه العديد من الشركات إلى العمل على تقييم المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات من خلال تحديد عوامل المخاطرة لكل منطقة، والتركيز في وضع الضوابط حيث إن هذه المخاطر قد تؤثر على الاستمرار بالشركات نتيجة لعدم مصداقية البيانات والمعلومات.

المطلب الرابع: عناصر النظام المحاسبي في البنوك

تختلف طبيعة العمليات والخدمات من مؤسسة لأخرى، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع كل منها إلا أنه لا بد أن تتوفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها مشتركة في جميع الأنظمة المحاسبية وهي¹:

1. النظرية المحاسبية: أي يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين تجعل أحدهما مدينا والآخر دائنا بنفس القيمة؛
2. الطريقة المحاسبية: ونعني بها استخدام الدفاتر المساعدة العامة أو المركزية من يوميات ودفتر أستاذ... إلخ؛
3. المجموعة الدفترية: وهي دفاتر وكشوف التي يسجل فيها وتحدد بها طريقة المحاسبية المطبقة؛
4. المجموعة المستندية: وهي المستندات التي يتم بموجبها التسجيل في الدفاتر المحاسبية كالشيكات؛
5. مجموعة وسائل تطبيق العمل المحاسبي: وتشمل الوسائل اللازمة لتنفيذ العمليات المحاسبية كاستخدام الحاسوب الإلكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة مقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا؛
6. القوائم المالية والكشوف الإحصائية: وتشمل قائمتي الدخل والمركز المالي بإضافة إلى تقارير ودراسات وكشوفات إحصائية، وتعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية؛
7. الإجراءات الرقابية: ويشمل وسائل رقابية محاسبية والإدارية وضبط داخلي تعمل جمعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة الأصول المختلفة، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش، موازين المراجعة الدورية، التأمين على الممتلكات... إلخ؛
8. المنهج المحاسبي: ويشمل على مختلف أنواع الحسابات وأرقامها وتقسيماتها وتوزيعاتها على الدفاتر ومراجعة القيود والتحقق من إتباع التعليمات الموضوعية؛
9. الموظفون: وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات النظام وإجراءاته حتى يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه.

¹ عبد الملك عايشي، دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، ماستر أكاديمي، مسار علوم مالية ومحاسبية، تخصص دراسات مالية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر 2012-2013، ص ص: 8-9.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل الأول المتعلق بالإطار العام للبنوك والنظام المحاسبي البنكي، الذي تطرقنا فيه إلى أهم النطاق والجوانب المتعلقة بالبنوك التجارية والنظام المحاسبي فيها، ونظرا لتنوع الأعمال الاقتصادية والوظائف البنكية فقد تنوعت وتعددت العمليات البنكية التي تطرقنا إليها داخل المؤسسة المالية، فكان من الطبيعي أن يكون لها أساسا تقوم عليه ويكون هذا الأخير قادرا على إعداد البيانات البيات و الكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة.

الفصل الثاني

القوائم المالية في البنوك وفق النظام

المحاسبي المالي

تمهيد:

قامت الجزائر بإصلاحات محاسبية نتج عنها إصدار نظام محاسبي مالي جديد يستمد مبادئه وفلسفته من المعايير المحاسبية الدولية، وقد بدأت المؤسسات الجزائرية بتطبيقه بداية من الفاتح من جانفي 2010 ، وبما أن البنوك والمؤسسات المالية تتميز بخصوصية محاسبتها من حيث مخطط الحسابات والقوائم المالية، فقد قام بنك الجزائر بإصدار النظام 04-09 المؤرخ في 23 جويلية 2009، والذي ألغى كافة أحكام النظام رقم 08-92 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992، والمتضمن مدونة الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. وتعتبر القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على اتخاذ وترشيد القرارات.

المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف المؤسسات الجزائرية وذلك بغية تحسين الممارسات المحاسبية والذي أحدث تغييرات جذرية على نظامها المحاسبي وهو أفضل خيار كما يعتبره مجلس المحاسبة الوطني، لكونه يستجيب لمختلف المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

لقد وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007 والذي بين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008، حيث تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي بموجب القانون سالف الذكر في الأول من شهر جانفي سنة 2009، إلا أنه تأجل إلى سنة أخرى بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 جويلية 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

وبهذا أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي 2010، وبدخوله حيز التنفيذ يلغي النظام المحاسبي المالي كل الأحكام المخالفة، لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة¹.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وسمي بالمحاسبة المالية، وطبقا لهذا القانون فإننا نعرف على أنها²: « المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية» .

¹ مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (الإطار التصوري)، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار للنشر والتوزيع، الوادي الجزائر 2008، ص: 53.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المادة رقم 3، ص 3.

كما يعرف النظام المحاسبي على أنه¹: « الأسلوب المنظم أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل و تبويب عمليات المنشأة المالية من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر و السجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة المنشآت من ربح أو خسارة و الوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة ». ومن التعريفات السابقة يتبين أن النظام المحاسبي عبارة عن النظام الذي يهتم بجمع ومعالجة وتبويب المعطيات العددية وتقديم المعلومات المالية ضمن إطار كامل من المبادئ والطرق بما يسمح بإجراء الرقابة وتوفير مجموعة من المعلومات المنظمة والمتناسبة مع احتياجات مختلف أصحاب المصلحة.

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها²:

1. يركز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
2. الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
3. يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
4. ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة .

الفرع الثاني: مجال التطبيق

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بما ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية³.

تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية⁴:

1. الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

2. التعاونيات؛

¹ وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص 72.

² منصر سامية، الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المالي المحاسبي على ضوء معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، مذكرة ماستر، تخصص دراسات جيائية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2010-2011، ص 31-32.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، مادة رقم 2.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 4-5، ص 3.

3. الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

4. وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

5. كل الكيانات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

تم تحديد شروط وكيفيات ذلك في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتعلق بشروط مسك محاسبة مالية مبسطة حيث نص على ما يلي¹:

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، خلال سنتين ماليتين متتاليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة:

1. النشاط التجاري

- رقم الأعمال: 10 ملايين دينار؛

- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

2. النشاط الإنتاجي والحرفي

- رقم الأعمال: 6 ملايين دينار؛

- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

3. نشاط الخدمات ونشاطات أخرى

- رقم الأعمال: 3 ملايين دينار؛

- عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 91.

المطلب الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: فرضيات الأساس

يتم إعداد البيانات المالية على أساس فرضيتين¹:

أولاً: أساس الاستحقاق:

تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، وبموجب هذا الأساس يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث ويجري قيدها في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها

ثانياً: الاستمرارية:

يجري إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر وعليه يفترض انه ليس لدى للمشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام، في مثل هذه الحالة فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، ويجب أن يفصح على الأساس المستخدم.

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية:

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية والواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدميها تتمثل فيما يلي²:

أولاً: الأهمية النسبية:

ويقصد بذلك أن المعلومة تكون ذات معنى، إذا كان غيابها من القوائم المالية يؤثر في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين

ثانياً: الصورة الصادقة:

ويقصد بذلك أنه ينبغي أن تقدم القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتتضمن الصورة الصادقة احترام القواعد والمبادئ المحاسبية وإعداد قوائم مالية تكون قادرة على تقديم معلومات ملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

¹ هوام جعة، المحاسبة المعمقة وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ط2، الجزائر 2009/2010، ص:31.

² مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري I.A.S/I.F.R.S، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2014،

ص:33.

ثالثا: الحيلة والحذر:

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ضل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.

رابعا: السنوية (الدورية):

يقصد بالدورة المحاسبية الفترة التي تعتمدها المؤسسة لتحديد نتائج أعمالها ومركزها المالي، وعادة ما تكون سنة حيث تبدأ في N/01/01 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ آخر مخالف لتاريخ 12/31 لإقفال الدورة، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية.

خامسا: استقلالية الدوران¹:

كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء.

سادسا: الوحدة النقدية:

نصت المادة 12 و 13 من القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، أما العمليات التي تمت بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

سابعا: عدم المقاصة:

يشير هذا المبدأ إلى أنه لا يمكن إجراء أي عملية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج (إلا إذا كانت هناك معايير تسمح بإجراء هذه المقاصة)².

ثامنا: ثبات الطرق المحاسبية:

ويقصد بذلك التزام المؤسسة في الدورة الحالية بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات³.

¹ عزوز علي، متناوي محمد، مداخلة بعنوان متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي الجديد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010، ص: 2.

² مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

³ مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

تاسعا: التكلفة التاريخية:

يتم وفق هذا المبدأ تسجيل كل العمليات والأحداث الاقتصادية بقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها (مع افتراض ثبات قيمة النقود)¹.

المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي²:

1. يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
2. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات؛
3. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
4. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، و تحسين اتصالاتها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
5. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
6. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تتركز على مبادئ محددة بوضوح ؛
7. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
8. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
9. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
10. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
11. يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
12. يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
13. يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

¹ مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص34.

² بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و25 نوفمبر 2014، ص ص: 230-231.

14. يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
15. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة (تدفقات الخزينة) و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

المطلب الرابع: أهداف النظام المحاسبي المالي

تتمثل أهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي¹:

1. ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
2. تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية؛
3. العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
4. جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
5. إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
6. قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي؛
7. المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير؛
8. يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافتها؛
9. يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
10. إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
11. يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية؛
12. يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية؛

¹ ربيع بوصبيح العايش وآخرون، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي 5-6/5/2013، ص 4-5.

13. استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

14. النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

المبحث الثاني: القوائم المالية في البنوك وفق النظام المحاسبي المالي

إن فهم طبيعة أنشطة البنوك يقودنا إلى فهم النظام المحاسبي للبنوك وتحديد مخرجاته والتي تتمثل في القوائم المالية البنكية، فهي لا تختلف عن مخرجات أي نظام محاسبي آخر، بحيث أن مخرجات المخطط المحاسبي الوطني لا تختلف عن مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك وذلك لأن الغرض من تسجيل الأحداث المالية في البنوك هو الإبلاغ عن العمليات المحاسبية في شكل قوائم مالية، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي.

المخطط المحاسبي البنكي (مدونة الحسابات)

يمثل المخطط المحاسبي مجموعة من القواعد والإجراءات لتحديد المفاهيم والمبادئ التقنية المحاسبية البنكية، وتسجيل ومعالجة المعلومات، و إعداد القوائم المالية للبنوك، وباعتبار أنها مؤسسة مالية اقتصادية (البنوك) فهي ملزمة باستعمال المخطط المحاسبي البنكي، حيث جاء المرسوم 92-08 المؤرخ في جمادى الأولى عام 1413 الموافق ل 17 نوفمبر 1992 وبناء على مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 23 يوليو سنة 2009 حيث تنص المادة 02 على أن: " يتعين على المؤسسات الخاضعة لتسجيل عملياتها في الحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية التي تلحق مدونتها بهذا النظام"، تخص إلزامية مطابقة الترميز و تسميها ومحتويات حسابات العمليات.

لا يمكن المؤسسات الخاضعة أن تنقضها، بصفة مؤقتة، إلا بترخيص خاص من بنك الجزائر¹.

تنص المادة 03: " يجب على المؤسسات الخاضعة أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي و النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه"².

تعتبر عملية إعداد مخطط للحسابات يتبع على أساسه عملية المعالجة المحاسبية ويتم من خلاله إعداد القوائم المالية لكافة المؤسسات بمختلف القطاعات، حيث أن وجوده يعمل على توحيد اللغة المحاسبية داخل الدولة وبالتالي سهولة الحصول على الجاميع الاقتصادية الكلية.

ونجد النظام المحاسبي المالي تضمن مدونة حسابات إجبارية تتبعها جميع المؤسسات مهما كان نشاطها أو حجمها مقسمة إلى 07 مجموعات، وهي بدورها تنقسم إلى نوعين مجموعة الحسابات الخاصة بالميزانية (المجموعة من 01 إلى 05) ومجموعة حسابات التسيير وتضم (المجموعتين 06 و 07)، حيث أن كل مجموعة من هذه

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09 المؤرخ في 01 شعبان 1430 هـ الموافق ل 23 جويلية المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، المادة رقم 2، ص: 13.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09 نفس المرجع أعلاه، المادة رقم 3، ص: 13.

المجموعات مقسمة إلى حسابات رئيسية مكونة من رقمين، واجب إتباعها لكن يسمح للمؤسسة فتح حسابات فرعية داخل حساب رئيسي حسب احتياجها¹.

وحسب موضوع الدراسة فإن مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية حسب الشكل المقدم في النظام المحاسبي المالي وكما عرضت في النظام رقم 04-09 المؤرخ في 01 شعبان 1430 الموافق لـ 23 جويلية 2009 تضمنت الأصناف التالية²:

1. الصنف 01: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك.
2. الصنف 02: حسابات العمليات مع الزبائن.
3. الصنف 03: حسابات الحافظة-سندات وحسابات التسوية.
4. الصنف 04: حسابات القيم الثابتة.
5. الصنف 05: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة.
6. الصنف 06: حسابات الأعباء.
7. الصنف 07: حسابات النواتج.
8. الصنف 09: حسابات خارج الميزانية.

الصنف 01: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك³

- تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك ؛
- تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات و الاقتراضات و العمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدي؛
- العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك و المؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

الصنف 02: حسابات العمليات مع الزبائن⁴

- تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم؛
- تشمل القروض للزبائن (الحساب 20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها؛

¹ دادة دليلة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، مرجع سبق ذكره، ص: 13-14.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

- تتضمن حسابات الزبائن (الحساب 22) مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل و قسائم الصندوق)؛

- تنتمي أيضا إلى هذا الصنف القروض والاقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منظم؛

- تستثنى من هذا الصنف الاستخدامات و الموارد المحسدة بسندات.

الصنف 03: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية¹

- زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المحسدة بأوراق مالية؛

- تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات و أوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار ؛

- تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي ؛

- تشمل الديون المحسدة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة، المحسدة بأوراق مالية شهادة مديونية قابلة للتفاوض وسندات، لاسيما قسائم السندات القابلة للتحويل ؛

- كما يضم هذا الصنف، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة .

الصنف 04: القيم الثابتة²

- تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة ؛

- كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

الصنف 05: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة³

- تجمع في حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعات تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة ومستمرة ؛

- كما تظهر أيضا في هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة - خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

الصفحة 06: الأعباء¹

- تسجل حسابات هذا الصف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة ؛
- زيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاك و المؤونات وحسائر القيمة ؛
- كما تظهر في الصف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة ؛
- يتم تمييز أعباء الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات ؛
- كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية - الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة

الصفحة 07: النواتج²

- تشمل حسابات هذا الصف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة ؛
- زيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات ؛
- تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصف ؛
- كما هو الحال بالنسبة للأعباء يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية - النواتج .

الصفحة 09: خارج الميزانية³

- تشمل بنود هذا الصف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة ؛
- يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل ؛
- وفي هذا السياق تخصص حسابات مناسبة للالتزامات التمويل، والالتزامات الضمان، والالتزامات على الأوراق المالية والالتزامات بالعمولات الصعبة ؛
- تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد ؛
- التزامات الضمان التي تمت في شكل كفالة على الخصوص هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير إذا لم يستطع الوفاء به بنفسه ؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، نفس المرجع أعلاه، ص: 16.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 04-09، نفس المرجع أعلاه، ص: 16.

- يظهر على الخصوص في بندر " التزامات الضمان السندات " المكفولة والتزامات بالقبول ؛
- يتضمن بند " التزامات على الأوراق المالية " عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة ؛
- كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة ؛
- تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة:
- عمليات الصرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة ؛
- عمليات الصرف لأجل: عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي تقرر الأطراف تأجيل إنجازها لدوافع أخرى غير آجال الإجراء؛
- عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنقصر بعد.

عرض أهم القوائم المالية للقطاع البنكي وفق النظام المحاسبي المالي :

- حدد النظام رقم 05-09 الذي يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية القوائم المالية الواجب نشرها حيث تنص المادة الأولى: " يهدف هذا النظام إلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية المسماة فيما يأتي بالمؤسسات الخاضعة " ¹.
- المادة 02: " تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال والملحق " ².
- المادة 03: " يجب أن يتم إعداد الميزانية وخارج الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال والملحق وفقا للنماذج النمطية الملحقة بهذا النظام " ³.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 05-09 مؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق لـ 18 أكتوبر 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد

76، المادة رقم 01، ص: 17.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 05-09، نفس المرجع أعلاه، المادة رقم 02، ص: 17.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 05-09، نفس المرجع أعلاه، المادة رقم 03، ص: 17.

المطلب الأول: قائمة الميزانية و خارج الميزانية

الفرع الأول: الميزانية

يجب أن يتم إعداد ميزانية المؤسسات الخاضعة وفقا لترتيب تنازلي للسيولة¹، و هي بدورها تتكون من جانبين مثل أي ميزانية أخرى جانب الأصول و جانب الخصوم

أولاً: 1- جانب الأصول

1. محتوى بنود الأصول:² يتضمن جانب الأصول البنود التالية:

البند 01: الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية:

ويشمل هذا البند الصندوق الذي يحتوي على الأوراق والقطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعر قانوني وكذا الشيكات السياحية، بالإضافة للموجودات لدى البنك المركزي والخزينة العمومية وكذا الموجودات لدى مركز الصكوك البريدية لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة.

البند 02: أصول مالية مملوكة لغرض التعامل:

وتشمل هذا البند الأصول المالية المكتسبة من طرف المؤسسة الخاضعة لغرض تحقيق ربح في رأس المال في أجل قصير وذلك بإعادة بيعها في إطار أنشطة السوق

البند 03: أصول مالية جاهزة للبيع:

يشمل هذا البند على الأصول المالية التي لا تدرج في الأصول المالية مملوكة لغرض التعامل و الأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق وقروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية و قروض وحسابات دائنة على الزبائن والمساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.

البند 04: قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية:

القروض و الحسابات الدائنة هي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعرة في سوق نشيط، ويشمل أيضا هذا البند المستحقات التابعة على المؤسسات المالية المحازة بموجب العمليات المصرفية، ويشتمل أيضا على الحسابات الدائنة المحازة على الهيئات المالية من جراء عمليات الإيجار - التمويل.

البند 05: قروض وحسابات دائنة على الزبائن:

ويشتمل هذا البند على مجموع السلفيات والحقوق المحازة بموجب العمليات المصرفية على الزبائن من غير المؤسسات المالية وكذا الحقوق المحازة على الزبائن من غير الهيئات المالية من جراء عمليات الإيجار - التمويل.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 09-05، نفس المرجع أعلاه، المادة رقم 04، ص: 17.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 09-05، نفس المرجع أعلاه، ص: 20-21.

البند 06: أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق:

ويشمل هذا البند الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أو قابلة للتحديد وذات استحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية ونستطيع الحفاظ عليها حتى آجال استحقاقها.

البند 07: الضرائب الجارية - أصول:

يسجل في هذا البند التسبيقات والحسابات المدفوعة للدولة، خاصة بموجب الضريبة على النتائج والرسوم ورقم الأعمال، أي بصفة عامة يسجل فيه فائض الدفع على المبلغ المستحق بموجب الفترة أو الفترات السابقة.

البند 08: الضرائب المؤجلة - أصول:

يسجل في هذا البند مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة (حالة عبء مدرج في حسابات السنة المالية على أن تتم قابلية حسمه على الصعيد الجبائي خلال السنوات المالية المقبلة)

البند 09: أصول أخرى:

يشمل هذا البند خاصة على المخزونات و الحقوق على الغير التي لا تظهر في بنود الأصول الأخرى، باستثناء حسابات التسوية، كما يتضمن أيضا رأس المال المكتتب غير المطلوب أو غير المسدد رغم طلبه من رأس المال المكتتب.

البند 10: حسابات التسوية:

يشمل هذا البند على الخصوص مقابل الأرباح الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية لاسيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة و الأعباء المسجلة مسبقا والإيرادات للتحصيل.

البند 11: المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة:

يشمل هذا البند سندات المساهمة في الفروع و المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة غير المملوكة التي لم يتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها في مستقبل قريب، وسندات المساهمة هذه هي سندات التي يقدر أن امتلاكها لمدة طويلة يفيد نشاط البنوك وتمكنها من ممارسة نفوذ معين على المؤسسة المصدرة للسندات أو ممارسة رقابة عليها.

البند 12: العقارات الموظفة:

يشمل هذا البند الأملاك العقارية المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لتقاضي إيجار أو تامين رأس مال.

البند 13: الأصول الثابتة المادية:

يشمل هذا البند الأصول المادية المملوكة من طرف البنوك لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والتي من المفروض أن تتعدى مدة استعمالها ما بعد السنة المالية، باستثناء العقارات الموظفة.

البند 14: الأصول الثابتة غير المادية:

هي أصول قابلة للتحديد، غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة من طرف البنوك في إطار أنشطتها العادية، كما يشمل أيضا هذا البند على المحلات التجارية المكتسبة و المعاملات والبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى والإعفاءات ومصاريف التطوير.

البند 15: فارق الحيازة:

هو أصل غير محدد وعليه يجب أن يميز عن التثبيتات المعنوية، يسجل في هذا البند فارق الحيازة إيجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أو انصهار.

2- جانب الخصوم

1. محتوى بنود الخصوم: يتضمن جانب الخصوم البنود التالية¹:

البند 01: البنك المركزي:

يشمل هذا البند على الديون تجاه البنك المركزي لبلد إقامة البنوك و المستحقة تحت الطلب أو التي تستلزم مهلة أو إشعار مسبقا مدته 24 ساعة أو يوم عمل واحد.

البند 02: ديون تجاه الهيئات المالية:

يشمل هذا البند على الديون الخاصة بالعمليات المصرفية تجاه الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة والديون المحسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية.

البند 03: ديون تجاه الزبائن:

يشمل هذا البند على جميع الديون تجاه الأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة والديون المحسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 09-05، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-22.

البند 04: ديون ممثلة بورقة مالية:

ويشمل الديون الممثلة بأوراق مالية أصدرتها البنوك في الجزائر و خارجها باستثناء الأوراق المالية المشروطة، وتشمل أيضا سندات الصندوق و الأوراق المالية ما بين البنوك و الأوراق المالية للمستحقات القابلة للتداول الصادرة في الجزائر و في الخارج و السندات و الأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت.

البند 05: الضرائب الجارية - خصوم:

يسجل في هذا البند الضريبة الواجب دفعها على السنة أو السنوات المالية السابقة في حالة عدم تسديدها.

البند 06: الضرائب المؤجلة - خصوم:

يسجل في هذا البند مبلغ الضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة (حالة منتج سجل محاسبيا لكن يخضع للضريبة خلال السنوات المالية القادمة)

البند 07: خصوم أخرى:

يشمل هذا البند الديون تجاه الغير والتي تدرج في البنود الأخرى من الخصوم باستثناء حسابات التسوية .

البند 08: حسابات التسوية:

ويشمل هذا البند مقابل الخسائر الناجمة عن تقييم عمليات خارج الميزانية لاسيما العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة و الإيرادات الملاحظة مسبقا والأعباء للدفع.

البند 09: مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء:

يشمل هذا البند على المؤونات المخصصة لتغطية تلك الخسائر التي يحتمل وقوعها بسبب نشوء حوادث و التي يكون تقييمها و تحقيقها غير مؤكدين، و أيضا تشمل المؤونات على المعاشات و الالتزامات المماثلة (التزامات التقاعد) لصالح المستخدمين و الشركاء و الوكلاء الاجتماعيين للبنوك.

البند 10: إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمارات :

يشمل هذا البند على الإعانات لفائدة البنوك لغرض حيازة ممتلكات معينة أو إنشاءها، وتمويل أنشطة طويلة الأجل كإقامة كيانات في الخارج والبحث عن سوق جديدة.

البند 11: أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة:

يشتمل هذا البند على المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة عندما يستلزم الحذر ذلك، بالنظر للمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.

البند 12: ديون تابعة:

يشتمل هذا البند على الأموال المتأتية من إصدار الأوراق النقدية أو الإقراضات التابعة التي لا يمكن تسديدها في حالة التصفية، إلا بعد إبداء الدائنين الآخرين عدم رغبتهم في ذلك.

البند 13: رأس المال:

يشتمل هذا البند على القيمة الاسمية للأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تكون رأس المال الاجتماعي.

البند 14: علاوات مرتبطة برأس المال:

يشتمل هذا البند على العلاوات المرتبطة برأس المال المكتتب لاسيما علاوات الإصدار والمساهمة و الاندماج والانفصال أو تحويل السندات إلى الأسهم.

البند 15: احتياطات:

يشمل هذا البند على الاحتياطات المخصصة عن طريق الاقتطاع من الأرباح السنوية المالية السابقة.

البند 16: فارق التقييم:

يسجل هذا البند رصيد الأرباح والخسائر غير المقيد في لنتيجة و النتائج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية وفقا للتنظيم.

البند 17: فارق إعادة التقييم:

يسجل هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الملاحظة على الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية.

البند 18: مبالغ مرحلة:

تعبر هذا البند عن المبلغ المتراكم للجزء من نتائج السنوات المالية السابقة الذي لم يقرر تخصيصه بعد.

البند 19: نتيجة السنة المالية:

يسجل في هذا البند ربح أو خسارة السنة المالية.

والجدول التالي يبين لنا نموذج الميزانية:

ثانيا: شكل الميزانية

الجدول رقم (1،2): يمثل نموذج الميزانية جانب الأصول

الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية		
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعاون		
3	أصول مالية جاهزة للبيع		
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية		
5	سلفيات وحقوق على الزبائن		
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق		
7	الضرائب الجارية - أصول		
8	الضرائب المؤجلة - أصول		
9	أصول أخرى		
10	حسابات التسوية		
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة		
	الكيانات المشاركة		
12	العقارات الموظفة		
13	الأصول الثابتة المادية		
14	الأصول الثابتة غير المادية		
15	فارق الحيازة		
مجموع الأصول			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 05-09 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد 76/ص: 19.

الجدول رقم (2،2): يمثل نموذج الميزانية جانب الخصوم

السنة ن-1	السنة ن	الملاحظة	الخصوم
			1 البنك المركزي
			2 ديون تجاه الهيئات المالية
			3 ديون تجاه الزبائن
			4 ديون ممثلة بورقة مالية
			5 الضرائب الجارية - خصوم
			6 الضرائب المؤجلة - خصوم
			7 خصوم أخرى
			8 حسابات التسوية
			9 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء
			10 إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمار
			11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
			13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
			15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
			18 ترحيل من جديد (+/-)
			19 نتيجة السنة المالية (+/-)
			مجموع الخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد 76/ص: 20.

الفرع الثاني: قائمة خارج الميزانية

تتضمّن هذه القائمة بتسجيل عمليات الصنف (09 حسابات خارج الميزانية) يقصد بالعناصر خارج الميزانية تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلاً لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها¹، فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن أصول البنك التجاري، لكن الوعد بمنح قرض، هو عبارة عن التزام طارئ لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق، لذلك يراعى ضمن هذه القائمة الأخذ بكل الالتزامات الممنوحة والمحصلة للبنك².

أولاً: محتوى بنود خارج الميزانية: يتضمن بنود خارج الميزانية ما يلي³:

البند 01: التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية:

يشتمل هذا البند على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع و تأكيد فتح الإعتمادات المستندية للهيئات المالية.

البند 02: التزامات التمويل لفائدة الزبائن:

يشتمل هذا البند على فتح الإعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.

البند 03: التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية:

يشتمل هذا البند خصوصاً على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.

البند 04: التزامات ضمان بأمر الزبائن:

يشتمل هذا البند خصوصاً على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.

البند 05: التزامات أخرى ممنوحة:

يشتمل هذا البند على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل البنك.

¹ بلعباس ماريا، تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، شعبة علوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2013-2014، ص: 22.

² دادة دليلة، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 09-05، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

البند 06: التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية:

يشتمل هذا البند على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.

البند 07: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية:

يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.

البند 08: التزامات أخرى محصل عليها:

يشمل هذا البند خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف البنك.

والجدول التالي يمثل نموذج خارج الميزانية :

ثانيا: شكل نموذج خارج الميزانية

الجدول رقم (2،3): يمثل نموذج خارج الميزانية

السنة ن-1	السنة ن	الملاحظة	
			أ
			التزامات ممنوحة
			1
			التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
			2
			التزامات التمويل لفائدة الزبائن
			3
			التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
			4
			التزامات ضمان بأمر من الزبائن
			5
			التزامات أخرى ممنوحة
			ب
			التزامات محصل عليها
			6
			التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
			7
			التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
			8
			التزامات أخرى محصل عليها

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد 76/ص: 23.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

أولاً: محتوى بنود جدول حسابات النتائج: يتضمن جدول حسابات النتائج على البنود التالية¹:

البند 01: فوائد ونواتج مماثلة:

يشتمل هذا البند على الفوائد والإيرادات المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.

البند 02: فوائد وأعباء مماثلة:

يشتمل هذا البند على الفوائد والأعباء المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.

البند 03: عمولات (نواتج):

يحتوي هذا البند على نواتج الاستغلال المصرفي المفوترة في شكل عمولات تطابق عائد الخدمات المقدمة للغير باستثناء الإيرادات المدرجة في حساب الفوائد والإيرادات المماثلة.

البند 04: عمولات (أعباء):

يشتمل هذا البند على عمولات الاستغلال المصرفي في شكل عمولات يكون منشأها استعمال الخدمات المقدمة من قبل الغير باستثناء المصاريف المدرجة في حساب الفوائد و الأعباء المماثلة.

البند 05: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة:

يشتمل هذا البند على الحصص و المداخل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل، و الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل، بالإضافة إلى فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.

البند 06: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع:

يشتمل هذا البند على الحصص والعائدات الأخرى الناتجة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع، و فوائض ونواقص القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع، بالإضافة إلى خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 05-09، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25-26.

البند 07: نواتج النشاطات الأخرى:

يشتمل هذا البند على مجموع نواتج الاستغلال البنكي باستثناء تلك المسجلة في البنود 01، 03، 05، 06، كما يتضمن هذا الحساب الحصص و المداحيل الأخرى الناتجة عن المشاركات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.

البند 08: أعباء النشاطات الأخرى:

يشتمل هذا البند على مجموع أعباء الاستغلال البنكي باستثناء المسجلة في البنود 02، 04، 05، 06.

البند 09: الناتج البنكي الصافي:

يساوي هذا البند الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة في البنود من 01 إلى 08

البند 10: أعباء استغلال عامة:

يشمل هذا البند خصوصا على : الخدمات، أعباء المستخدمين، الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة و الأعباء الأخرى.

البند 11: مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية و غير المادية:

يغطي هذا البند مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالنسبة للبنوك.

البند 12: الناتج الإجمالي للاستغلال:

يساوي هذا البند الفرق بين الناتج البنكي الصافي والبندين 10 و 11.

البند 13: مخصصات المؤونات وخسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للاسترداد:

يشمل هذا البند على مخصصات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية بما فيها الحقوق على الزبائن والحقوق المعاد هيكلتها، ومخصصات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة، بالإضافة إلى خسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد.

البند 14: استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة و استرداد على الحقوق المهتلكة:

يشتمل هذا البند على استرجاعات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها، واسترجاعات المؤونات على الأموال للمخاطر المصرفية العامة، وأيضا استرجاعات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة، بالإضافة إلى الإستردادات على الحقوق المهتلكة.

البند 15: ناتج الاستغلال:

يساوي هذا البند الفرق بين الناتج الإجمالي للاستغلال ومخصصات و استرجاعات المؤونات (البندين 13 و 14).

البند 16: أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى:

يتضمن هذا البند الأرباح أو الخسائر الصافية على تنازلات الأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالبنوك.

البند 17: العناصر غير العادية (نواتج):

يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية والتي لا صلة لها بنشاط البنوك.

البند 18: العناصر غير العادية (أعباء):

يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.

البند 19: ناتج قبل الضريبة:

يساوي هذا البند الفرق بين ناتج الاستغلال و بنود الأرباح أو الخسائر صافية على أصول مالية أخرى والعناصر الغير العادية (نواتج وأعباء) (البند 16 و 17 و 18)

البند 20: ضرائب على النتائج وما يماثلها:

يشمل هذا البند العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح.

البند 21: الناتج الصافي للسنة المالية:

يسجل هذا الحساب الربح أو الخسارة للسنة المالية.

والجدول التالي يمثل نموذج حسابات النتائج :

ثانيا: شكل نموذج حسابات النتائج

جدول رقم (4.2) يمثل: نموذج جدول حساب النتائج

السنة ن - 1	السنة ن	الملاحظة	
			1 (+) فوائد ونواتج مماثلة
			2 (-) فوائد وأعباء مماثلة
			3 (+) عمولات (نواتج)
			4 (-) عمولات (أعباء)
			5 (-/+) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة
			6 (-/+) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع
			7 (+) نواتج النشاطات الأخرى
			8 (-) أعباء النشاطات الأخرى
			9 الناتج الصافي البنكي
			10 (-) أعباء استغلال عامة
			11 (-) مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية
			12 الناتج الإجمالي للاستغلال
			13 (-) مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد
			14 (+) استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة
			15 ناتج الاستغلال
			16 (-/+) أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
			17 (+) العناصر غير العادية (نواتج)
			18 (-) العناصر غير العادية (أعباء)
			19 ناتج قبل الضريبة
			20 (-) ضرائب على النتائج وما يماثلها
			21 الناتج الصافي للسنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد 76/ص: 24.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

أولاً: محتوى جدول تدفق الخزينة: يتضمن جدول تدفق الخزينة البنود التالية¹:

1. الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية (القوائم المالية) أساساً لتقييم مدى قدرة البنوك على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة؛

2. تشمل هذه أموال الخزينة على الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع؛

3. تعتبر معادلات أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الأجل القصير البالغة السيولة، وتعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها؛

4. التدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال في الخزينة ومعادلاتها؛

5. يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل؛

6. تعد الأنشطة العملية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاضعة وكل الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمار أو تمويل؛

7. تمثل أنشطة الاستثمار الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة؛

8. إن أنشطة التمويل هي أنشطة مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات البنوك.

والجدول التالي يمثل نموذج جدول تدفق الخزينة

ثانياً: شكل نموذج جدول تدفق الخزينة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 09-05، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

جدول رقم (2،5) يمثل: نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)

السنة ن-1	السنة ن	الملاحظة	
			1 ناتج قبل الضريبة
			2 مخصصات صافية للاهلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية (+/-)
			3 مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى (+/-)
			4 مخصصات صافية للمؤونات وخسائر القيمة الأخرى (+/-)
			5 خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار (+/-)
			6 نواتج / أعباء من أنشطة التمويل (+/-)
			7 حركات أخرى (+/-)
			8 إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7)
			9 التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية (+/-)
			10 التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن (+/-)
			11 التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم (+/-)
			12 التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المادية (+/-)
			13 الضرائب المدفوعة (-)
			14 انخفاض / ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العمليانية (إجمالي العناصر 9 إلى 13)
			15 إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العمليانية (إجمالي العنصرين 8، 1 و 14) (أ)
			16 التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات (+/-)
			17 التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة (+/-)
			18 التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية (+/-)
			19 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)
			20 التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين (+/-)
			21 التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل (+/-)
			22 إجمالي التدفقات الصافية المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج)

			تأثيرات التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)	23
			ارتفاع / انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)	24
			التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياني (أ)	
			التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	
			التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	
			تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)	
			أموال الخزينة ومعادلاتها	
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27)	25
			صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)	26
			حسابات (أصل و خصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسة المالية	27
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30)	28
			صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)	29
			حسابات (أصل و خصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى	30
			صافي تغير أموال الخزينة	
				31

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-05 مؤرخ في 18 أكتوبر 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد 76/ص ص: 27-29.

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة

أولاً: محتوى جدول تغيرات الأموال الخاصة: يتضمن جدول تغيرات الأموال الخاصة البنود التالية¹:

1. يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس

الأموال الخاصة للبنوك خلال السنة المالية؛

2. المعلومات الدنيا التي يتضمنها جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة: بالنتيجة الصافية للسنة

المالية، تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة،

النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة، عمليات الرسملة وتوزيع النتيجة و

التخصيصات المقررة خلال السنة المالية؛

3. عمليات الرسملة: يتعلق الأمر خصوصاً بالزيادة والإنقاص وتسديد رأس المال؛

4. تمثل مختلف المجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الأموال الخاصة موضوع الملاحظات المفصلة من

أجل شرح طبيعة وتركيبه هذه المجاميع؛

والجدول التالي يمثل نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

ثانياً: شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 09-05، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

المطلب الخامس: قائمة الملاحق (الكشوفات المالية)¹

1. يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات؛
2. يشتمل ملحق الكشوفات المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن ما يلي:
 - ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
 - ✓ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
 - ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛
 - ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.
3. يجب ألا يشتمل ملحق الكشوف المالية إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك ووضعيتها المالية ونتيجتها؛
4. يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم، كما يجب على كل بند من بنود الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة؛
5. يجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية:
 - المذكرة 01: القواعد و الطرق المحاسبية؛
 - المذكرة 02: المعلومات المتعلقة بالميزانية؛
 - المذكرة 03: المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
 - المذكرة 04: المعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛
 - المذكرة 05: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة؛
 - المذكرة 06: المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة؛
 - المذكرة 07: المعلومات المتعلقة بالفروع و المؤسسات المشتركة و الكيانات المشاركة؛
 - المذكرة 08: تسيير المخاطر؛
 - المذكرة 09: معلومات متعلقة برأس المال؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية نظام رقم 05-09، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

- المذكرة 10 : العوائد و الامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛
- المذكرة 11 : المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على القوائم المالية البنكية وفق النظام المحاسبي المالي باعتباره يتماشى من الأوضاع الراهنة ويستجيب لمتطلبات كل المتعاملين من المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأعوان الاقتصاديين قصد توفير معلومات مالية كافية وتدعيم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في البنوك والمؤسسات المالية وقد قامت الجزائر بإصدار النظام المحاسبي المالي، وفقا للقانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي أخذ في تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010 على جميع المؤسسات الصناعية والتجارية بما فيها البنوك والمؤسسات المالية ونظرا لخصوصية المحاسبة في البنوك فقد أصدر بنك الجزائر النظام رقم 04-09 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن لمدونة الحسابات والقواعد المحاسبية لتطبيقه بداية من 01 جانفي 2010 و القوائم المالية الخاصة بالبنوك لها دور أساسي في إعداد التقارير المالية من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية و المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية

الفصل الثالث

القوائم المالية البنكية لبنك ABC في ظل

النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق المالية وانتقاله من اقتصاد موجه ومخطط إلى اقتصاد سوق يتأثر بالتغيرات الخارجية ويتفاعل معها دون تدخل الدولة نجد أن هذا التوجه عمل على تعزيز وتطوير مكانة القطاع المالي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، فالنشاط الكبير في البنوك جعلها أداة تستعملها الدولة في تطبيق السياسة الاقتصادية والبرامج التنموية، وهذا ما رفع من مكانتها سواء المحلية أو الدولية، لهذا قامت الجزائر ولمواكبة التطورات الدولية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010 والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية.

ويعد بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC الجزائر أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر، حيث قمنا بتطبيق دراسة الحالة على قوائمه المالية، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك المؤسسة العربية المصرفية ABC الجزائر حيث تطرقنا فيه لنشأة المؤسسة العربية المصرفية مع الإشارة لأهم أهدافها ومهامها ودورها و صولا إلى الهياكل الموجودة فيها

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لبنك ABC وفق النظام المحاسبي المالي حيث تطرقنا فيه لمطابقة القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

سنتطرق في هذا المبحث لنشأة المؤسسة العربية المصرفية التي قامت باستضافتنا طول مدة التبرص مع الإشارة لأهم أهدافها و مهامها و دورها و صولا إلى الهياكل الموجودة فيها.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة العربية المصرفية¹

تأسست المؤسسة العربية المصرفية عام 1980 مقرها البحرين ، وكان وراء تأسيسها ضالة حجم المصارف العربية على الرغم من انتشارها في الأسواق المالية الدولية ، و ذلك نتيجة هيكلتها الرأس مالية الصغيرة. ومن أهم المساهمين فيها : أبوظبي للاستثمار ، و وزارة المالية الكويتية(هيئة الاستثمار فيما بعد) و وزارة المالية الليبية (المصرف المركزي الليبي فيما بعد).

استقر بنك المؤسسة المصرفية العربية بالجزائر مع حصولها في 24 سبتمبر 1998 على اعتماد بقرار من مجلس النقد و القرض لبنك الجزائر، وبدأ نشاطه في ديسمبر 1998 بتدشين مقره الرئيسي و فتح أول وكالة له بئر مراد رابيس و هو فرع للمؤسسة العربية المصرفية البحرين ، أحد أول البنوك والمؤسسات المالية برأس مال عربي ، وفي 06 جوان 2000 تم رفع رأس مال المؤسسة العربية المصرفية_الجزائر_ من 1.183.200.000 دج ليصل 2.670.000.000 دج سرح كاملا منذ 2005 الأمر الذي مكّنه من تعزيز أمواله الخاصة و مرافقة عملائه في عمليات التمويل.

¹ من إعداد الطالب وفق وثائق بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

المطلب الثاني: المؤسسة العربية المصرفية (دورها ، مهامها ، أهدافها)¹:

الفرع الأول: دورها

1. المؤسسة العربية المصرفية تعمل على معالجة جميع عمليات البنك (قرض، صرف، خزينة)؛
2. فتح حسابات لكل شخص يقدم طلباً بهذا الشأن؛
3. المشاركة في جمع التوفير و الادخار؛
4. فتح ودائع متوسطة وطويلة الأجل، والتعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى؛
5. تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

الفرع الثاني: مهامها

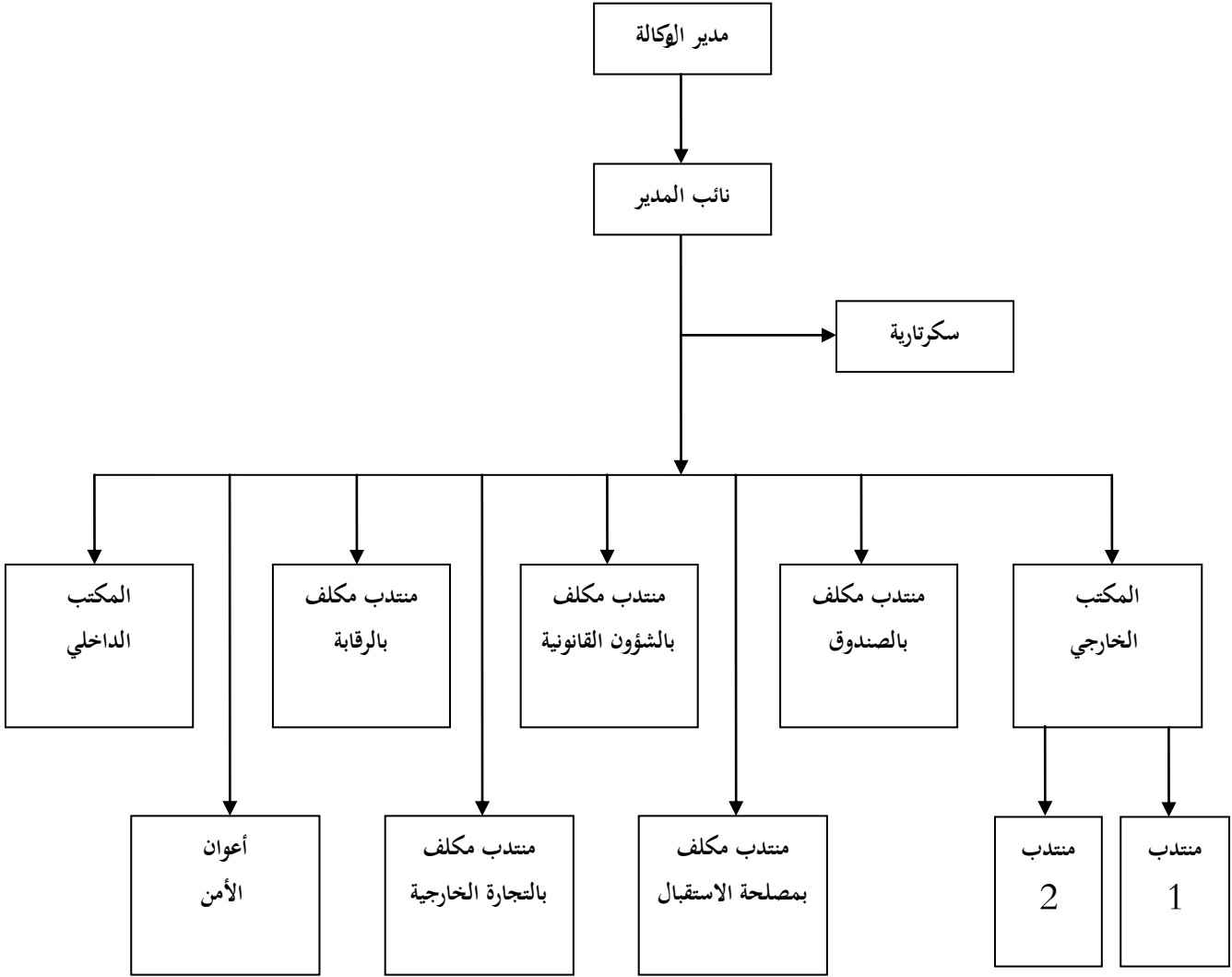
1. تحقيق قيمة متزايدة على نحو ثابت لحقوق المساهمين؛
2. التخصص في الأنشطة المتعلقة بالعالم العربي عبر العالم؛
3. الاستثمار في المؤسسات المالية الدولية التي من شأنها تنويع وتحسين حقوق المساهمين؛
4. اجتذاب الكفاءات العالية والاحتفاظ بها من خلال توفير المزايا الوظيفية المجزية؛

الفرع الثالث: أهدافها

1. الاحتفاظ بحضور فعال في العالم العربي وتحقيق النوع الأمثل لموارد الإيرادات؛
2. ترسيخ إجراءات فعالة في إدارة المخاطر؛
3. إدارة المصروفات بفعالية؛
4. بناء مؤسسة مالية قوية ذات وضع متميز من حيث السيولة مع التركيز على وجود الأصول؛
5. ضمان الربحية المثلى لمساهميها؛
6. جذب العملاء والاحتفاظ بهم لزيادة حصتها في السوق؛
7. تعزيز وتشجيع موظفي البنك على ولائهم؛
8. تقديم منتجات جديدة وتحسين نوعية الخدمة؛
9. تعزيز توفير الائتمان للشركات؛
10. الاستخدام الأمثل للموارد البشرية للبنك؛
11. احترام الأنظمة والعقيدة المصرفية؛

¹ من إعداد الطالب وفق وثائق بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

المطلب الثالث: عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة و شرحه¹
 الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية المصرفية وكالة (حاسي مسعود)
 الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية المصرفية وكالة (حاسي مسعود)



المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

¹ من إعداد الطالب وفق وثائق بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

الفرع الثاني: شرحه

تعتبر وكالة حاسي مسعود فرع من الفروع التابعة للمؤسسة العربية المصرفية وكل وكالة يجب ان تكون منظمة وفق هيكل محدد من طرف الإدارة العامة .

أولاً: مدير الوكالة

و هو المكلف بتطبيق إستراتيجية التطور وتنمية البنك ، ومهامه تتخلص فيما يلي:

1. تقديم صورة إيجابية للبنك؛
2. يوضح لمعاونيه الأهداف الواجب تحقيقها من خلال الخدمات المقدمة؛
3. جلب الزبائن المهتمين على مستوى المنظمة؛
4. السهر على السير الحسن لخدمات البنك ومختلف أقسام الوكالة.

ثانياً: قسم عمليات الصندوق

وهو قسم من أقسام الوكالة تتبع إجراءات أمن خاصة حيث تتجمع فيه كل الأموال الخاصة بالزبون وعلى مستواه تتم عملية الإيداع والسحب للأموال المعتبرة بصفة سرية و عند نهاية كل يوم تتم عملية المراقبة وتكون إجبارية من طرف إدارات الوكالة كل حسب دوره.

ثالثاً: قسم التجارة الخارجية

و هو المسئول عن تسيير جميع عمليات التجارة الخارجية حيث على السهر لتلبية جميع عمليات الزبائن في شكل جيد وتسهيلها ويمثل دوره في:

1. التحويلات بالعملة الصعبة .
2. تسيير العقود وتوطين الصادرات والواردات .
3. استلام السندات وشيكات السفر من طرف الزبائن .

رابعاً: قسم القروض

و يتمثل دوره في:

1. استلام وتسجيل ملفات القروض والتأكد من صحة المعلومات المقدمة؛
2. دراسة وتحليل طلبات القروض، توجيه ومساعدة الزبائن؛
3. تسيير الضمانات وإتباع استعمال القروض ومواعيد تسديدها؛
4. تسيير ترخيص القروض؛

5. استلام الشيكات والأوراق المالية في إطار اتفاقية ما بين البنوك (العمليات المرتبطة بالمحفظة المالية).

خامسا: قسم المراقبة

ودوره يتمثل في:

1. مراقبة مطابقة العمليات البنكية للمنهج والقوانين؛
2. مراقبة طريقة وضع القروض وإعداد الميزانية السنوية للوكالة؛
3. إعداد تقرير شهري عن نشاط الوكالة؛
4. مراقبة العمليات البنكية لكل مصالح الوكالة؛
5. السهر على استغلال والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة للبنك .

سادسا: قسم الاستشارة (المكلف بالزبائن)

و يتمثل دوره في:

1. مساعدة الزبائن والتكفل بهم بطريقة مباشرة و فتح حسابات للزبائن الجدد؛
2. تنفيذ مختلف العمليات البنكية ، كما يقوم ببيع منتجات البنك؛
3. يقوم بتثبيت عمليات التجارة واستلام الوثائق المتعلقة بها ومراقبتها؛
4. التأكد من وجود كل الوثائق القانونية الضرورية في ملف القرض مع تطابقه مع سياسته.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لبنك ABC وفق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية وخارج الميزانية

شهد عام 2013 في بنك ABC تغيرات عميقة من خلال تحديث إرادته والتزامه بأن يكون له دور اقتصادي كبير من خلال هيكلية المشاريع مثل مشروع أمبيت "نظام الموارد البشرية الجديد" وانطلاق مشروع محطات العمل "حي" في حين أن مشاريع أخرى مثل التجارة والابتكار، تم الانتهاء منها بهدف تحسين الإنتاجية و دعم البنك لتحقيق طموحاته

وفي عام 2013 واصل بنك ABC الجزائر النمو وعلى الرغم من اللوائح الجديدة التي وضعت السقف على الأجور وغيرها من المنتجات وخدمات التجارة الخارجية، جعلت بنك ABC الجزائر في عام 2013 في أفضل نتيجة له منذ إنشائه

وهذا له ما يبرره من الأداء إلى حد كبير من خلال استراتيجياته المتنوعة التي لا تتركز تماما على جزء واحد من التجارة الخارجية. وبالتالي فقد بلغ هامش الفائدة 1.877.000 دينار جزائري، أي بنسبة 25%، في حين بلغ صافي الدخل المصرفي 3.273.000 دينار جزائري بنسبة 3%، وسمحت لتحقيق ربحا صافيا قدره 1.345.841 دينار جزائري بزيادة قدرها 1% عن عام 2012، ويبلغ مجموع ميزانية بنك ABC الجزائر 50.775.751 دينار جزائري، مقابل 47.312.797 دينار في عام 2012 وبلغ مجموع محفظة القروض 28.253.444 دينار جزائري بزيادة قدرها 41% بالمقارنة مع عام 2012 الذي بلغ 20.047.364 دينار جزائري وبلغ مجموع الودائع 27.749.000 دينار، مقابل 27.489.000 دينار في 2012¹.

¹ من إعداد الطالب وفق وثائق بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC

الفرع الأول: عرض قائمة الميزانية

أولاً: قائمة الأصول

الوحدة: مليار دينار

الجدول رقم (1.3): يمثل نموذج الميزانية (جانب الأصول)

السنة ن - 1	السنة ن	الملاحظة	الأصول	
5,180,674	6,552,826	(1)	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1
0	0		أصول مالية مملوكة لغرض التعاون	2
0	0		أصول مالية جاهزة للبيع	3
17,790,813	12,519,820	(2)	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	4
20,047,364	28,253,244	(3)	سلفيات وحقوق على الزبائن	5
0	0		أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	6
27,924	6,199		الضرائب الجارية - أصول	7
18,666	20,409		الضرائب المؤجلة - أصول	8
312,346	39,053		أصول أخرى	9
1,365,121	449,417	(4)	حسابات التسوية	10
1,660,850	1,836,162	(5)	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة الكليات المشاركة	11
0	0		العقارات الموظفة	12
904,956	1,082,671	(6)	الأصول الثابتة المادية	13
4,082	15,948		الأصول الثابتة غير المادية	14
0	0		فارق الخيازة	15
47,312,797	50,775,751		مجموع الأصول	

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

1. معلومات من الميزانية (جانب الأصول)

الجدول رقم (2,3): يمثل الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية

البيان	2013	2012
الصندوق	646,932	571,312
الموجودات لدى البنك المركزي	5,723,790	4,488,627
الأصول مع مركز الشيكات البريدية	7,023	4,563
الأصول مع الخزينة العامة	175,081	116,172
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	6,552,826	5,180,674

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (3,3): يمثل القروض والسلفيات للمؤسسات المالية

البيان	2013	2012
القروض والسلفيات للمؤسسات المالية المنشأة في الجزائر	2,250,531	2,087,146
القروض والسلفيات للمؤسسات المالية الموجودة في الخارج	8,779	2,360
تسهيلات الودائع المدفوعة	2,400,000	5,286,000
جمع الودائع	7,854,000	10,400,000
الذمم المدينة ذات الصلة	6,510	15,307
القروض والسلفيات للمؤسسات المالية	12,519,820	17,790,813

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (4,3): يمثل القروض والسلفيات المقدمة للعملاء

البيان	2013	2012
السحب على المكشوف	8,058,027	6,884,444
قروض قصيرة الأجل	8,916,783	5,193,918
قروض متوسطة الأجل	10,565,596	7,488,022
غير مدفوع	369,346	270,737
الذمم المدينة ذات الصلة	157,740	203,037
الديون المدومة	642,565	388,679
خسائر انخفاض القيمة على الديون المدومة	-456,814	-381,473
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	28,253,244	20,047,364

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (5،3): يمثل حسابات التسوية

البيان	2013	2012
الأعباء المسجلة مسبقا	-	1,212,351
حسابات بين الوحدات	163,471	23,752
حسابات أخرى	285,946	129,018
حسابات التسوية	449,417	1,365,121

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (6،3): يمثل الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة أو الكيانات المرتبطة بها

البيان	2013	2012
استثمارات في شركة العربية للإجارة	1,820,487	1,645,175
الاستثمارات في الودائع المصرفية ضمان صندوق	10,000	10,000
الاستثمارات في مرحلة ما قبل مركز المقاصة بين البنوك	5,675	5,675
الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة أو الكيانات المرتبطة بها	1,836,162	1,660,850

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (7،3): يمثل الأصول الثابتة

البيان	2013	2012
أراضي	307,071	142,000
المباني الإدارية	47,175	2,000
المباني التجارية	445,648	445,648
الألات والمعدات	41,644	159,847
معدات تكنولوجيا المعلومات	240,661	251,145
معدات نقل	51,355	43,558
الأثاث والمعدات	78,141	116,415
خزائن	32,878	32,146
معدات متنوعة	179,301	18,070
وسائل الراحة والمرافق	763,526	756,856
المباني تحت الإنشاء	5,108	81,428
فقدان القيمة على الأصول الثابتة	-7,702	-7,702
الإهلاك واستهلاك الأصول الثابتة	-1,102,115	-1,136,455
أصول ثابتة	1,082,671	904,956

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

ثانيا: قائمة الخصوم

جدول رقم (3،8): يمثل نموذج الميزانية (جانب الخصوم)

الوحدة: مليار دينار

الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن - 1
1 البنك المركزي		0	0
2 ديون تجاه الهيئات المالية	(7)	4,126,058	3,371,473
3 ديون تجاه الزبائن	(8)	23,398,898	24,815,501
4 ديون ممثلة بورقة مالية	(9)	2,349,841	2,673,782
5 الضرائب الجارية - خصوم		101,050	85,295
6 الضرائب المؤجلة - خصوم		69,956	129,678
7 خصوم أخرى		346,440	560,789
8 حسابات التسوية	(10)	1,295,460	169,996
9 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	(11)	88,033	88,033
10 إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمار		0	0
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	(12)	525,570	464,961
12 ديون تابعة		0	0
13 رأس المال		10,000,000	10,000,000
14 علاوات مرتبطة برأس المال		0	0
15 احتياطات	(10)	1,289,649	1,222,835
16 فارق التقييم	(11)	381,534	206,221
17 فارق إعادة التقييم		346,690	346,960
18 ترحيل من جديد (+/-)		3,110,731	1,841,261
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1,345,841	1,336,284
مجموع الخصوم		50,755,751	47,312,797

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

1. معلومات من الميزانية (جانب الخصوم)

جدول رقم (9،3): يمثل ديون اتجاه المؤسسات المالية

البيان	2013	2012
ودائع المؤسسات المالية ومقرها في الجزائر	3,604,464	3,369,878
ودائع المؤسسات المالية في الخارج	521,594	1,595
ودائع المؤسسات المالية	4,126,058	3,371,473

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (10،3): يمثل ديون اتجاه العملاء

البيان	2013	2012
الودائع تحت الطلب	22,562,398	21,030,138
حسابات التوفير	1,609,300	1,269,482
الودائع لأجل	1,192,576	2,476,522
النفقات على أساس الاستحقاق	34,624	39,359
ودائع العملاء	25,398,898	24,815,501

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (11،3): يمثل ديون ممثلة بورقة مالية

البيان	2013	2012
قسائم نقدية مجهولة	2,050,065	2,435,867
صندوق مذكرات مسجلة	256,000	192,500
النفقات على أساس الاستحقاق	43,776	45,415
ديون ممثلة بورقة مالية	2,349,841	2,673,782

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (12،3): يمثل حسابات التسوية

البيان	2013	2012
الإيرادات الملاحظة مسبقا	855,248	-
حسابات أخرى	440,212	169,996
ديون ممثلة بورقة مالية	1,295,460	169,996

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الفرع الثاني: عرض قائمة خارج الميزانية

الوحدة: مليار دينار

الجدول رقم (3،13): يمثل نموذج خارج الميزانية

السنة ن - 1	السنة ن	الملاحظة	البيان
27,045,140	27,818,068		أ التزامات ممنوحة
290,639	750,464	(1)	1 التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
14,280,765	12,510,779	(2)	2 التزامات التمويل لفائدة الزبائن
9,469,779	11,505,079	(3)	3 التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية
2,982,284	3,030,073	(4)	4 التزامات ضمان بأمر من الزبائن
21,673	21,673	(5)	5 التزامات أخرى ممنوحة
33,677,946	20,185,391		ب التزامات محصل عليها
27,255,950	16,060,001	(6)	6 التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
6,421,996	4,125,390	(7)	7 التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
0	0		8 التزامات أخرى محصل عليها

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

1. المعلومات المتعلقة بجدول خارج الميزانية العمومية

أ) التزامات ممنوحة

الجدول رقم (3،14): يمثل التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية

2012	2013	البيان
290,639	750,464	خطابات الاعتماد غير قابل للنقض لصالح المؤسسات المالية
290,639	750,464	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (3،15): يمثل التزامات التمويل لفائدة الزبائن

2012	2013	البيان
10,726,429	8,328,327	الإعتمادات المستندية غير قابلة للنقض
2,125,304	-	الإعتمادات المستندية المؤجلة
1,334,468	4,041,787	قبول الإعتمادات المستندية المستحقة
94,564	140,665	التزامات التمويل المتوسط الأجل
14,280,765	12,510,779	التزامات التمويل لفائدة الزبائن

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (3،16): يمثل التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية

البيان	2013	2012
إعادة إصدار خطابات الضمان بأمر من المؤسسات المالية	11,505,079	9,469,779
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	11,505,079	9,469,779

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (3،17): يمثل التزامات ضمان بأمر من الزبائن

البيان	2013	2012
التأمينات النهائية	2,382,042	2,146,102
الاعتماد على الودائع	24,907	161,629
محاولة السندات	170,393	104,729
ضمان الدفعة المقدمة	116,181	332,485
السندات الجمركية	169,286	132,176
الرسوم الجمركية المضمونة	424	424
خطابات الضمان أخرى	107,145	102,879
فواتير أيد	59,695	1,860
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	3,030,073	2,982,284

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (3،18): يمثل التزامات أخرى ممنوحة

البيان	2013	2012
الذمم المدينة غير قابلة للاسترداد	21,673	21,673
التزامات أخرى ممنوحة	21,673	21,673

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

(ب) التزامات محصل عليها

الجدول رقم (3،19): يمثل التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية

البيان	2013	2012
التزامات التمويل الواردة من المؤسسات المالية	16,060,001	27,255,950
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	16,060,001	27,255,950

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

الجدول رقم (3،20): يمثل التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية

البيان	2013	2012
الضمانات التي تلقتها المؤسسات المالية	41,125,390	6,421,996
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	41,125,390	6,421,996

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

المطلب الثاني: عرض قائمة جدول حسابات النتائج

الوحدة مليار دينار

جدول رقم (21,3) يمثل: نموذج حساب النتائج

السنة ن - 1	السنة ن	الملاحظة	
1,625,851	1,994,015	(1)	1 فوائد ونواتج مماثلة (+)
-125,575	-117,327	(2)	2 فوائد وأعباء مماثلة (-)
1,629,888	1,409,847	(3)	3 عمولات (نواتج) (+)
-74,756	-71,496	(4)	4 عمولات (أعباء) (-)
0	0		5 أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة (-/+)
0	0		6 أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع (-/+)
162,243	85,639	(5)	7 نواتج النشاطات الأخرى (+)
-26,500	-27,576	(6)	8 أعباء النشاطات الأخرى (-)
3,191,408	3,273,103		9 الناتج الصافي البنكي
-1,357,082	-1,462,801	(7)	10 أعباء استغلال عامة (-)
-156,319	-124,987	(8)	11 مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية (-)
1,678,007	1,685,315		12 الناتج الإجمالي للاستغلال
-70,273	-168,556	(9)	13 مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد (-)
151,872	293,931	(10)	14 استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة (+)
1,759,606	1,810,690		15 ناتج الاستغلال
-869	-3,185		16 أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى (-/+)
0	0		17 العناصر غير العادية (نواتج) (+)
0	0		18 العناصر غير العادية (أعباء) (-)
1,758,737	1,807,505		19 ناتج قبل الضريبة
-422,453	-461,664		20 ضرائب على النتائج وما يماثلها (-)
1,336,284	1,345,841		21 الناتج الصافي للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

1. المعلومات المتعلقة بجدول حسابات النتائج

جدول رقم (22،3) يمثل: فوائد ونواتج مماثلة

البيان	2013	2012
الفائدة على القروض والسلف للمؤسسات المالية	220,978	154,894
الفائدة على القروض والسلف للعملاء	1,773,037	1,470,957
فوائد ونواتج مماثلة	1,994,015	1,625,851

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (23،3) يمثل: فوائد وأعباء مماثلة

البيان	2013	2012
الفائدة على المبالغ المستحقة للعملاء	-117,327	-125,317
فوائد وأعباء مماثلة	-117,327	-125,317

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (24،3) يمثل: عمولات (نواتج)

البيان	2013	2012
لجنة المؤسسات المالية	140,753	60,002
لجنة العملاء	1,269,094	1,569,886
عمولات (نواتج)	1,409,847	1,629,888

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (25،3) يمثل: عمولات (أعباء)

البيان	2013	2012
اللجان على المؤسسات المالية	-811	-4,083
لجنة التغيير	-70,685	-70,673
عمولات (نواتج)	-71,496	-74,756

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (26،3) يمثل: نواتج النشاطات الأخرى

البيان	2013	2012
الإيجارات المستلمة	844	1,232
إعادة الفواتير النفقات	31,640	35,494
الأرباح المحصلة	42,962	116,555
نواتج أخرى	10,193	8,962
نواتج النشاطات الأخرى	85,639	162,243

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (3،27) يمثل: أعباء النشاطات الأخرى

البيان	2013	2012
الرسوم المختلفة	-27,576	-26,500
أعباء النشاطات الأخرى	-27,576	-26,500

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (3،28) يمثل: أعباء استغلال عامة

البيان	2013	2012
الخدمات	-513,733	-424,595
تكاليف الموظفين	-797,431	-769,498
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-78,921	-81,424
تكاليف متنوعة	-72,716	-81,565
نواتج النشاطات الأخرى	-1,462,801	-1,357,082

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (3،29) يمثل: مخصصات للاهلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية

البيان	2013	2012
الإهلاك على الأصول غير الملموسة	-1,785	-2,483
مخصصات الإهلاك على الأصول الثابتة	-123,202	-153,836
مخصصات للاهلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	-124,987	-156,319

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (3،30) يمثل: مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد

البيان	2013	2012
الإهلاك وخسائر الانخفاض في القيمة للحصول على قروض للعملاء	-80,325	-6,218
مخاطر مصرفية عامة	-88,231	-64,055
مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-168,556	-70,273

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (3،31) يمثل: استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة

البيان	2013	2012
خسائر انخفاض القيمة المستردة من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	12,969	44,192
تقديرات عامة	19,715	65,499
تقديرات أخرى	-	-
المبالغ المستردة انخفاض القيمة (القروض المشطوبة سابقا)	261,247	42,181
استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	293,931	151,872

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

المطلب الثالث: عرض قائمة جدول تدفق الخزينة

الوحدة: مليار دينار

جدول رقم (3،3) يمثل: نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)

السنة ن - 1	السنة ن	الملاحظة	
1,758,737	1,807,505	8	1 ناتج قبل الضريبة
156,319	124,987	(1)	2 مخصصات صافية للاهلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية (+/-)
0	0		3 مخصصات صافية لخسائر القيمة على
-81,599	-125,375	(2)	4 مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى (+/-)
0	0		5 خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار (+/-)
0	0		6 نواتج / أعباء من أنشطة التمويل (+/-)
483,823	-195,858		7 حركات أخرى (+/-)
558,543	-196,246		8 إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7)
-443,849	6,034,559	(3)	9 التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية (+/-)
-299,914	-7,659,079	(4)	10 التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن (+/-)
-407,332	-322,336	(5)	11 التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم (+/-)
-808,506	2,072,194	(6)	12 التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المادية (+/-)
-292,776	-503,737		13 التدفقات المدفوعة (-)
-2,252,377	-378,400		14 انخفاض / ارتفاع صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة التشغيلية (إجمالي العناصر 9 إلى 13)
64,886	1,232,859		15 إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملي (إجمالي العناصر 8، 1 و 14 (أ))
0	0		16 التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات (+/-)
0	0		17 التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة (+/-)
143,827	139,292	(7)	18 التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية (+/-)
143,827	139,292		19 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18 (ب))
0	0		20 التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين (+/-)

0	0	التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل (+/-)	21
0	0	إجمالي التدفقات الصافية المرتبطة بعمليات التمويل (العنصرين 20 و 21) (ج)	22
208,713	1,372,151	تأثيرات التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)	23
64,886	1,232,859	ارتفاع / انخفاض صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د)	24
143,827	13,292	التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ)	
0	0	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب)	
0	0	التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	
0	0	تأثير التغيير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)	
		أموال الخزينة ومعادلاتها	
4,971,961	5,180,674	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27)	25
4,971,961	5,180,674	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)	26
0	0	حسابات (أصل و خصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسة المالية	27
5,180,674	6,552,826	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30)	28
5,180,674	6,552,826	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)	29
		حسابات (أصل و خصم) وقروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى	30
208,713	1,372,151	صافي تغير أموال الخزينة	31

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

1. معلومات عن جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم (3,3) يمثل: مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية

البيان	2013	2012
اهتلاك الأصول غير الملموسة	1,785	2,484
اهتلاك الأصول الثابتة	123,202	153,835
اهتلاك وخسائر انخفاض القيمة على الأصول الثابتة	-	-
مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	124,987	156,319

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (34،3) يمثل: مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى

البيان	2013	2012
خسائر انخفاض القيمة المستردة من القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	-12,969	-44,193
خسائر التقديرات عامة	-19,715	-65,499
المبالغ المستردة انخفاض القيمة (القروض المشطوبة سابقا)	-261,247	-42,180
المبالغ المستردة على القروض المشطوبة	80,325	6,218
تقديرات لمواجهة المخاطر المصرفية العامة	88,231	64,055
مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى	-125,375	-81,599

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (35،3) يمثل: تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية

البيان	2013	2012	التغيرات
التغيرات المرتبطة بالاستثمارات مع المؤسسات المالية	12,495,533	17,775,507	5,279,974
التغيرات المرتبطة بالديون على المؤسسات المالية	4,126,058	3,371,473	-754,585
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	8,369,475	14,404,034	6,034,559

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (36،3) يمثل: تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن

البيان	2013	2012	التغيرات
القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	-28,253,244	-20,047,364	
الذمم المدينة	157,740	199,105	
التغيرات الخاصة بالسلفيات المقدمة للعملاء	-28,095,504	-19,848,259	-8,247,245
ودائع العملاء	-25,398,932	-24,815,501	
النفقات على أساس الاستحقاق	34,624	39,359	
التغيرات الخاصة بودائع العملاء	-25,364,308	-24,776,142	-588,166
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	-2,731,196	4,927,883	-7,659,079

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (37،3) يمثل: تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم

البيان	2013	2012	التغيرات
سندات الدين	-2,673,782	-2,349,807	-323,975
النفقات على أساس الاستحقاق	-45,415	-43,776	-1,639
التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم	-2,628,367	-2,306,031	-322,336

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (38,3) يمثل: تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المادية

التغيرات	2012	2013	البيان
-19,418	-25,617	-6,199	الضريبة الحالية على الأصول
1,743	-18,666	-20,409	الضرائب المؤجلة على الأصول
-271,667	-310,721	-39,054	أصول أخرى
-915,705	-1,365,121	-449,416	المستحقات
-15,755	85,295	101,050	الالتزامات الضريبية الحالية
59,722	129,678	69,956	الالتزامات الضريبية المؤجلة
214,349	560,789	346,440	مطلوبات أخرى
-1,125,463	169,996	1,295,459	الالتزامات المستحقة
2,072,194	-774,367	1,297,827	صافي التغيرات المؤثرة على الأصول والخصوم غير المادية

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

جدول رقم (39,3) يمثل: تغيرات التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية

التغيرات	2012	2013	البيان
165,071	142,000	307,071	الأراضي
45,175	2,000	47,175	مباني إدارية
0	445,648	445,648	المباني التجارية
-118,203	159,847	41,644	الآلات والمعدات
-10,484	251,145	240,661	معدات تكنولوجيا المعلومات
7,777	43,558	51,335	معدات نقل
-38,274	116,415	78,141	الأثاث والمعدات
732	32,146	32,878	خزائن
157,148	22,153	179,301	معدات متنوعة
6,670	756,856	763,526	والتجهيزات
-76,320	81,428	5,108	المباني تحت الإنشاء
139,292	2,053,196	2,192,488	التغيرات المرتبطة بالموجودات الملموسة وغير الملموسة

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

المطلب الرابع: عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة

جدول رقم (40،3) يمثل: نموذج تغير الأموال الخاصة الوحدة: مليار دينار

الاحتياطات والنتائج	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظة
3,064,096	346,690	162,508	-	1,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر ن - 2
					أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة
3,064,096	346,690	162,508	-	1,000,000	الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن - 2
		43,713			تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن - 1
1,336,284					
4,400,380	346,690	206,221	0	1,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر ن - 1
					أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة
4,400,380	346,690	206,221	0	1,000,000	الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن - 1
		175,313			تغيرات فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن
1,345,841					
5,746,221	346,690	381,534	0	1,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر ن

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

المطلب الخامس: قائمة الملاحق

الفرع الأول: الإجراءات العامة المتبعة في بنك ABC

1. يتم إجراء مسك الدفاتر وإعداد البيانات المالية لبنك ABC الجزائر وفق المعايير التي وضعها القانون 11-07 على نظام المحاسبة المالية والنصوص المتخذة لتطبيقه؛
2. ويخضع أيضا بنك ABC الجزائر لمعايير قطاعية محددة حيث يخضع لتنظيم رقم 04-09 المتعلق بقواعد المحاسبة والمحاسبة المصرفية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتنظيم رقم 05-09 المتعلق بوضع ونشر التصريحات المالية للبنوك والمؤسسات المالية و للتنظيم رقم 08-09 المتعلق بقواعد تقييم ومحاسبة الأدوات المالية من قبل البنوك والمؤسسات المالية و التنظيم 18-94 المتعلق بالمحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية؛
3. تحتسب المعاملات وفقا لمبدأ الفصل بين السنوات المالية؛
4. يتم أخذ رسوم الدراسة أو الإدارة بعين الاعتبار بشكل كامل من النتيجة بعد الإصدار الأول؛
5. يتم أخذ الإيرادات من القروض والسندات بعين الاعتبار، على الموعد المتفق عليه، في تنظيم مرتبط بحساب الدين ويتم تحميلها على الدخل بما يتناسب توقيت في تاريخ كل تقرير؛
6. يتم تقييم أصول البنك في التكلفة التاريخية وبصرف النظر عن الديون للعملاء التي يتم تقييمها وفقا للتنظيم المذكور 08-09؛
7. يتم احتساب مخصصات الديون المصنفة وفقا للأمر 74-94 على وضع قواعد لإدارة الحصفية للبنوك والمؤسسات المالية؛
8. يتم تقييم الأصول الثابتة، في تاريخ معين بحيث تصبح جزءا من الأصول وتكلفة الاقتناء مساو لسعر الشراء بالإضافة إلى الرسوم والنفقات اللازمة لجعل الأصول جاهزة للاستخدام. ويتم استهلاك الأصول الثابتة من خلال الإطفاء؛
9. يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية في الحسابات، وفقا لأساليب وقواعد التقييم المحددة بموجب اللائحة رقم 18-94 المتعلق بالمحاسبة للمعاملات العملة الأجنبية و يتم تسجيل هذه المعاملات في حسابات منفصلة في كل من العملات المستخدمة؛
10. يتم تحويل أرصدة الحسابات إلى الدينار في تاريخ كل فترة محاسبية، على أساس متوسط شراء / بيع كل عملة؛

11. يتم التعرف على الفرق الناتج عن أرصدة موقف النقد و موقف النقد الأجنبي بالقيمة المعادلة في بيان الدخل.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر

أولاً: إدارة وتنظيم المخاطر

يواجه البنك في أداء هذه الأنشطة حسب الاقتضاء إلى العديد من المخاطر تدار من خلال مجموعة من الأدوات والإجراءات المتبعة بشكل دوري.

حيث الإدارة الفعالة للمخاطر يمكن أن يساعد على تحسين أداء البنك من خلال المساهمة بشكل خاص إلى تبسيط قرارات وتجنب الإنفاق غير المجدي، وتسهيل إدارة التغيير وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. وللقيام بذلك وضع البنك استراتيجيات واضحة للحد من هذه المخاطر، وسلسلة من الإجراءات التفصيلية التي تحدد، من بين غيرها من المعلومات، وسائل تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر.

ثانياً: نوع خطر

المخاطر الرئيسية التي يديرها البنك يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. مخاطر المرتبطة بعمليات الائتمان: يعرف بأنه خطر في حالة التقصير من الطرف المقابل.
2. المخاطر التشغيلية: والتي تعرف بأنها الخطر الناجم عن عدم كفاية تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات التسجيل في المعلومات من جميع أحداث النظام المتعلقة بالمعاملات التي تتم معالجتها بواسطة البنك.
3. المخاطر القانونية: تجسيد أي نزاع مع الطرف المقابل الناتج عن أي نقص أو فشل أي نوع كان مما يمكن أن يعزى إلى البنك.
4. المخاطر المرتبطة بالمعاملات النقدية: هذه هي مخاطر السوق، وأسعار الفائدة العامة والتنظيم في حالة حدوث تغييرات في أسعار الفائدة بسبب كل ورقة داخل وخارج الميزانية تكبد مخاطر أول مرة والخطر الثاني يتعلق بالنقد الأجنبي.
5. مخاطر السيولة: يعرف بأنه خطر عدم وجود أموال كافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها

الفرع الثالث: التعويضات والمزايا الممنوحة للموظفين

أولاً: نفقات الموظفين

جدول رقم (3،41) يمثل: التعويضات والمزايا الممنوحة للموظفين

المبلغ	البيان
391,361	التعويضات والرواتب
122,036	اشتراكات الضمان الاجتماعي / التعويض
255	الحوافز
12,990	إجازة مدفوعة الأجر
6,387	تعويضات متنوعة
26,027	تعويضات الوجبات
3,198	استحقاقات الموظفين
15,938	المساهمة في الرعاية الاجتماعية
1,060	تعويضات السيارة
17,479	فوائد متنوعة
26,662	اشتراكات الضمان الاجتماعي / إجازة مدفوعة الأجر
141,386	تعويضات السفر
8,936	صندوق التعويض
18,688	تعويضات العمل
5,027	فوائد أخرى
797,432	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب وفق وثائق بنك ABC

ثانياً: الالتزامات الاجتماعية

1. البنك لديه اتفاقية مع شركة التأمين بالإضافة إلى نظام الضمان الاجتماعي؛
2. يقدم البنك مكافآت عن المناسبات العائلية (مناسبة الزواج للموظفين، ختان ابن الموظف، وفاة أحد أفراد العائلة المباشرين)؛
3. وأيضاً عطي شركة التأمين في حالة الوفاة 1.000.000 دينار جزائري إلى الورثة في حالة وفاة أحد الموظفين؛
4. مكافآت الولاء تعطى كل 5 سنوات و 10 سنوات، 15 سنة و 20 سنة من الوجود الفعلي في البنك؛

5. يتم منح مكافأة سنوية، كتقدير وأداء وتقييم سنوي لكل موظف من طرف البنك، بعد التصديق والموافقة على تشكيل مجلس الإدارة؛

خلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض التقرير السنوي لبنك المؤسسة العربية المصرفية ABC الجزائر لسنة 2013 والذي توفر ضمنه مخرجات النظام المحاسبي المالي، والمتكون من أهم القوائم المالية: قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى عرض تقرير محافظي الحسابات المعتمدين من البنك، وعرض محتوى السياسة المالية للبنك خلال السنة. ومن ثم القيام بتحليل محتويات التقرير ومحتويات القوائم المالية حيث تم استنتاج أن البنك يقوم بإعداد القوائم المالية وفق قوانين النظام المحاسبي بعدما أفصح عن جميع السياسات المحاسبية

الخاتمة

الخاتمة:

إن تطور المتسارع للاقتصاد العالمي، مكن من تطور نشاط البنوك والمؤسسات المالية، فقط أصبحت وظائفها تمثل أهمية كبرى، وهذا ما تطلب تحديثات في هذه المؤسسات المالية مواكبة لمتطلبات هذا التطور. و انطلاقا من أهمية القوائم المالية لمخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة، فإنه من المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، تعنى بإعطاء صورة صادقة وعادلة عن المعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها.

من خلال هذه المعطيات تناولت هذه المذكرة موضوع عرض القوائم المالية البنكية وفق النظام المحاسبي المالي ، حيث تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي بصفة عامة و مدى تغطيته لنشاط القطاع البنكي بصفة خاصة حتى يبين أهمية النظام المحاسبي لطبيعة نشاط البنوك، وحاوونا إبراز النظام المحاسبي المالي البنكي، وذلك من خلال محاولتنا الإجابة على الإشكالية المطروحة " كيف يتم إعداد قوائم مالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي؟ "

نتائج اختبار صحة الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية 01: إن النظام المحاسبي البنكي يعتبر أداة فعالة في عملية النهوض بالمنظومة البنكية، وذلك من خلال ما جاء في مجال الدراسة في المطلب الأول المتضمن خصائص النظام المحاسبي البنكي والمطلب الثالث المتضمن مقومات ومبادئ النظام المحاسبي البنكي في المبحث الثاني من الفصل الأول وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية 02: يعد النظام المحاسبي البنكي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك في تسيير عملياتها حيث يعد النظام المحاسبي البنكي العنصر الأساسي ضمن قسم المحاسبة والمالية في البنوك التجارية، فمن الوظائف الرئيسية للنظام المحاسبي في البنك التجاري هو إعداد القوائم والتقارير المختلفة لأغراض الرقابة والاستعمالات الداخلية في البنك التجاري وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية 03: يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات دقيقة من أجل التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها و إعداد القوائم المالية لأنه يعد نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

الفرضية 04: يتم عرض القوائم المالية للبنوك وبالتحديد بنك المؤسسة العربية و المصرفية ABC الجزائر وفقا لقوانين النظام المحاسبي المالي، نظرا لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للبنك، ولقد اتضح أن هذه الفرضية صحيحة لأن البنك قام بعرض كل القوائم المالية كما جاء في قوانين النظام : الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في الأموال الخاصة والملاحق.

النتائج:

من خلال دراستنا لبنك المؤسسة العربية المصرفية ABC الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية والتي يمكن تعميمها على البنوك الجزائرية لأنها تطبق نفس القوانين:

1. المعلومات التي أفصح عنها البنك في التقارير المالية تعتبر كافية لتلبية احتياجات المستخدمين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة لأنها تقوم بإعداد القوائم كاملة كما جاء في النظام المحاسبي المالي؛

2. عرض الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للبنك والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة فيها، لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية بل تأتي في جداول مستقلة بعد عرض القوائم المالية مما يزيد من درجة الإفصاح عن المعلومات المالية في هذه القوائم ؛

التوصيات:

بناء على النتائج المقدمة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. العمل على تطوير نشاط البنك من خلال إدخال النظم والبرامج الإلكترونية من أجل تحسين مستوى الخدمات المصرفية مواكبة للتطورات الاقتصادية، وذلك من أجل الرفع من معدلات أداء البنك؛
2. تشجيع البحث العلمي في مجال المحاسبة البنكية ؛
3. خلق برامج تدريبية و تكوين العاملين في القطاع البنكي في النظام المحاسبي المالي البنكي كونه على الأقل الوسيلة التي يستمد منها مستخدمو القوائم من طلبة أو زبائن ؛
4. توجيه الكتابات و المقالات و المنشورات العلمية في مجال المحاسبة المالية نحو المحاسبة في القطاع البنكي ؛
5. تحسن نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني للبنوك ؛

آفاق البحث

وفي النهاية، نجد أن البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع، لذلك يبقى البحث في مجالاته خصبا، وبذلك نختتم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي نأمل أن تكون دراسات في المستقبل على النحو التالي:

1. قياس بنود القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ؛
2. أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنوك الجزائرية ؛
3. دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي على أداء البنوك الجزائرية ؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ) الكتب

1. أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2006.
2. حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة 2007-2008.
3. حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.
4. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن 2006.
5. مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري I.A.S/I.F.R.S، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2014.
6. مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (الإطار التصوري)، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار للنشر والتوزيع، الوادي الجزائر 2008.
7. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ط2، الجزائر 2009/2010.
8. وليد ناجي الخيالي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

ب) الرسائل والأطروحات

1. بلعباس ماريا، تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، شعبة علوم المالية والمحاسبة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2013-2014.
2. توفيق زرمان، فعالية استخدام المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2006-2007.
3. خالد محمد عمر باذيب، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمينية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن 2010-2011.
4. دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجبائية، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2013.
5. رولا كاسر لابقية، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودرهما في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا 2007.
6. عبد المالك عايشي، دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك، ماستر أكاديمي، مسار علوم مالية ومحاسبية، تخصص دراسات مالية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2012-2013.
7. منصر سامية، الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المالي المحاسبي على ضوء معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS-IFRS، مذكرة ماستر، تخصص دراسات جبائية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2010-2011.

ت) التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 09-04 المؤرخ في 01 شعبان 1430 هـ الموافق ل 23 جويلية المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، العدد 76.

ث) المؤتمرات والملتقيات والندوات

1. بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و25 نوفمبر 2014.
2. ربيع بوضيغ العايش وآخرون، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي 5-6/05/2013.
3. عزوز علي، متناوي محمد، مداخلة بعنوان متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي الجديد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010.

الملاحق

Rapport Financier 2013

ANNEXE N° 1 : MODELE DE BILAN 2013

BILAN EN MILLIERS DE DINARS

ACTIF		NOTE	2013	2012
1	Caisse, Banque centrale, Trésor public, Centre de chèques postaux	(1)	6 552 826	5 180 674
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
3	Actifs financiers disponibles à la vente		-	-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	(2)	12 519 820	17 790 813
5	Prêts et créances sur la clientèle	(3)	28 253 244	20 047 364
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		-	-
7	Impôts courants - Actif		6 199	27 924
8	Impôts différés - Actif		20 409	18 666
9	Autres actifs		39 053	312 346
10	Comptes de régularisation	(4)	449 417	1 365 121
11	Participation dans les filiales, les coentreprises ou les entités associées	(5)	1 836 162	1 660 850
12	Immobilisations incorporelles		-	-
13	Immobilisations corporelles	(6)	1 082 671	904 956
14	Immobilisations incorporelles		15 948	4 082
15	Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF			50 775 751	47 312 797

PASSIF		NOTE	2013	2012
1	Banque centrale	(7)	4 126 058	3 371 473
2	Dettes envers les institutions financières	(8)	23 398 898	24 815 501
3	Dettes envers la clientèle	(9)	2 349 841	2 673 782
4	Dettes représentées par un titre		101 050	85 295
5	Impôts courants - Passif		69 956	129 678
6	Impôts différés - Passif		346 440	560 789
7	Autres passifs		1 295 460	169 996
8	Comptes de régularisation	(10)	88 033	88 033
9	Provisions pour risques et charges	(11)	-	-
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		525 570	464 961
11	Fonds pour risques bancaires généraux	(12)	-	-
12	Dettes subordonnées		10 000 000	10 000 000
13	Capital		-	-
14	Primes liées au capital		1 289 649	1 222 835
15	Réserves	(10)	381 534	206 221
16	Ecart d'évaluation	(11)	346 690	346 690
17	Ecart de réévaluation		3 110 731	1 841 261
18	Report à nouveau (+/-)		1 345 841	1 336 284
19	Résultat de l'exercice		-	-
TOTAL DU PASSIF			50 755 751	47 312 797

Rapport Financier 2013

ANNEXE N° 1 BIS : MODELE DU HORS BILAN 2013

HORS BILAN EN MILLIERS DE DINARS

Engagements	NOTE	2013	2012
A Engagements donnés			
1 Engagements de financement en faveur des institutions financières	(1)	750 464	290 639
2 Engagements de financement en faveur de la clientèle	(2)	12 510 779	14 280 765
3 Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	(3)	11 505 079	9 469 779
4 Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	(4)	3 030 073	2 982 284
5 Autres engagements donnés	(5)	21 673	21 673
B Engagements reçus			
6 Engagements de financement reçus des institutions financières	(6)	16 060 001	27 255 950
7 Engagements de garantie reçus des institutions financières	(7)	4 125 390	6 421 996
8 Autres engagements reçus			

ANNEXE N° 2 : MODELE DE COMPTE DE RESULTATS 2013

COMPTE DE RÉSULTATS EN MILLIERS DE DINARS

	NOTE	2013	2012
+ Intérêts et produits assimilés	(1)	1 994 015	1 625 851
- Intérêts et charges assimilés	(2)	-117 327	- 125 575
+ Commissions (produits)	(3)	1 409 847	1 629 888
- Commissions (charges)	(4)	-71 496	- 74 756
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente			
+ Produits des autres activités	(5)	85 639	162 243
- Charges des autres activités	(6)	-27 576	- 26 500
PRODUIT NET BANCAIRE		3 273 103	3 191 408
- Charges générales d'exploitation	(7)	-1 462 801	- 1 357 082
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	(8)	-124 987	- 156 319
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		1 685 315	1 678 007
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(9)	- 168 556	- 70 273
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties	(10)	293 931	151 872
RESULTAT D'EXPLOITATION		1 810 690	1 759 606
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		-3 185	- 869
+ Eléments extraordinaires (produits)		-	-
- Eléments extraordinaires (charges)		-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		1 807 505	1 758 737
- Impôts sur les résultats et assimilés		-461 664	- 422 453
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 345 841	1 336 284

Rapport Financier 2013

ANNEXE N° 3 : MODELE DE TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE (METHODE INDIRECTE)

FLUX DE TRÉSORERIE EN MILLIERS DE DINARS

		2013	
		2012	2011
1	Résultat avant impôts (8)	1 807 505	1 758 737
2	+/- Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles (1)	124 987	156 319
3	+/- Dotations nettes aux pertes de valeurs des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-	-
4	+/- Dotations nettes aux provisions et autres pertes de valeurs (2)	-125 375	-81 599
5	+/- Perte nette/gain net des activités d'investissement	-	-
6	+/- Produits/charges des activités de financement	-	-
7	+/- Autres mouvements	-195 858	483 873
8	= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat avant impôts et autres ajustement	-196 216	558 543
9	+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières (3)	6 034 559	-443 849
10	+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle (4)	-7 659 079	-299 914
11	+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers (5)	-322 336	-407 332
12	+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers (6)	2 072 194	-808 506
13	- Impôts versés	-503 737	-292 776
14	= Diminution/(augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles	-378 400	-2 252 377
15	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE	1 232 859	64 886
16	+/- Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	-	-
17	+/- Flux liés aux immeubles de placement	-	-
18	+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles (7)	139 292	143 827
19	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIEAUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT	139 292	143 827
20	+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-	-
21	+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-	-
22	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT	-	-
23	Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie	-	-
24	AUGMENTATION/(DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE	1 372 151	208 713
	Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle	1 232 859	64 886
	Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement	139 292	143 827
	Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement	-	-
	Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie	-	-
	TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE		
25	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture	5 180 674	4 971 961
26	Caisse, Banque centrale, CCP (actif et passif)	5 180 674	4 971 961
27	Comptes (actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-	-
28	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture	6 552 826	5 180 674
29	Caisse, Banque centrale, CCP (actif et passif)	6 552 826	5 180 674
30	Comptes (actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-	-
31	Variation de trésorerie nette	1 372 151	208 713

Rapport Financier 2013

ANNEXE N° 4 : MODELE DU TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

EN MILLIERS DZD

	Note	Capital social	P prime d'émission	Frais d'évaluation	Frais de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31 décembre 2011		10 000 000	-	162 508	346 690	3 064 096
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreurs significatives						
Solde au 31 décembre 2011 corrigé		10 000 000	-	162 508	346 690	3 064 096
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations				43 713		
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés						
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice 2012						1 336 284
Solde au 31 décembre 2012		10 000 000	0	206 221	346 690	4 400 380
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreurs significatives						
Solde au 31 décembre 2012 corrigé		10 000 000	0	206 221	346 690	4 400 380
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations				175 313		
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés						
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice 2013						1 345 841
Solde au 31 décembre 2013		10 000 000	-	381 534	346 690	5 746 221